بسم الله الرحمن الرحيم - السنة الثامنة والثلاثون - العدد ١٩٥٢ - الأحد ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ - ٢٣ من مارس (آزار) ٢٠١٤ م
الثمن جنيهان



فجر المصريون ثورتين فى ثلاث سنوات من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية وأسقطوا نظامى مبارك ومرسى وعلى أهبة الاستعداد لإسقاط أى نظام قادم لو حجب عنهم نور الحرية أو أعادهم إلى عصور الكبت والقهر.

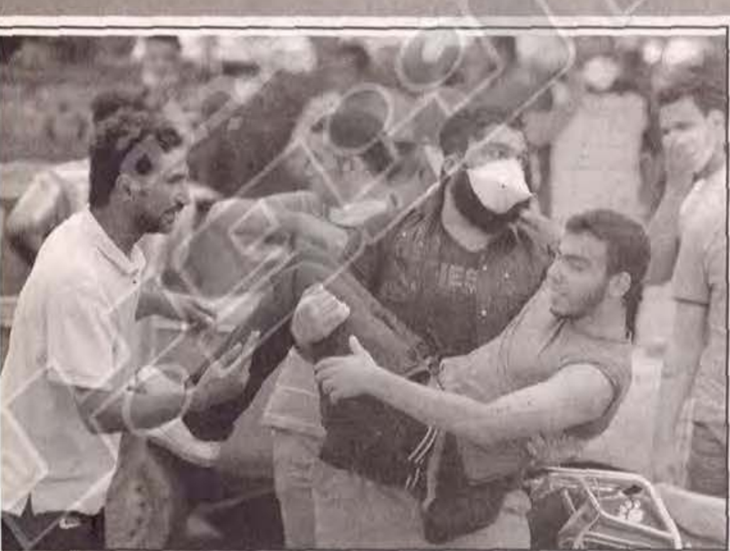
ورغم النتائج المذهلة لثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو إلا أن ملف حقوق الإنسان لا يزال يشكل شوكة فى حلق الحكومات والأنظمة المتعاقبة وسيكون من أبرز الملفات على مكتب الرئيس الجديد..

«أكتوبر» تفتح هذا الملف الشائك بعد الانتقادات التى طالت عددًا من الجهات الرسمية من منظمات ودول أجنبية عن وجود انتهاكات بالأقسام والسجون وتستعرض آراء وتجارب عدد من الناشطين، كما تعرض رد المسئولين الذين أكدوا وجود مؤامرات لتشويه «مصر الثورة» التى يطبق فيها حاليًا حقوق الإنسان على نحو أفضل من دولة غربية تدعى ذلك ولا تطبقه فعليًا.



بين الضغوط الخارجية والابتزاز الداخلى..

حقوق الإنسان فى مصر





تجاهلت إرادة الشعب المصرى بصورة متعمدة..

ادعاءات التقارير الدولية عن حقوق الإنسان فى مصر «باطلة»

واجهت مصر فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو العديد من المواقف المتعنتة لأطراف دولية بنت مواقفها تبعًا لمصالحها الخاصة دون النظر إلى حسابات الواقع، وهو ما ظهر واضحًا فى العديد من التقارير الخاصة بحقوق الإنسان فى مصر والتى صدرت عن منظمة العفو الدولية ووزارة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبى ومنظمة هيومان رايتش ووتش، إذا تضمنت هذه التقارير اتهامات باطلة وظالمة للسلطات المصرية بانتهاك حقوق الإنسان فى الوقت الذى تجاهلت هذه التقارير إرادة الشعب المصرى وحقوقه المشروعة فى إقامة حياة ديمقراطية سليمة..

دعاء عبد العزيز

وفى هذا السياق، وجهت منظمة العفو الدولية اتهامات ظالمة لمصر حيث زعمت أن السلطات المصرية تمارس القمع وانتهاك حقوق الإنسان على نحو غير مسبوق، بعد ثلاثة أعوام على الثورة التى أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسنى مبارك.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى منظمة العفو الدولية حسيبة حاج صحراوى فى التقرير أن «مصر شهدت خلال الأشهر السبعة الأخيرة سلسلة انتهاكات مدانة لحقوق الإنسان وأعمال عنف من جانب الدولة على نحو غير مسبوق».

وشددت نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى منظمة العفو الدولية على ضرورة «تخفيف السلطات المصرية قبضتها على المجتمع المدنى والسماح بقيام تظاهرات سلمية ومظاهر قانونية أخرى للاستياء»..

المزاعم الأمريكية

من جانبها، زعمت الولايات المتحدة الأمريكية، فى تقريرها عن حقوق الإنسان لعام ٢٠١٣، إن السلطات المصرية فقدت فى بعض الأوقات السيطرة على قوات الأمن التى انتهكت حقوق الإنسان، على حد تعبيرها.

وادعت الولايات المتحدة، فى تقريرها الذى نشر باللغة الإنجليزية عبر الموقع الإلكترونى للخارجية الأمريكية، أن «أخطر المشاكل التى واجهت حقوق الإنسان فى مصر عام ٢٠١٣ هو الإطاحة بالحكومة المنتخبة، والاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن.

وأضاف التقرير: أن «من ضمن أخطر تلك المشاكل أيضا قمع الحريات المدنية، بما فى ذلك القيود المجتمعية والحكومية على حرية التعبير والصحافة وحرية التجمع، بالإضافة إلى المحاكمات العسكرية للمدنيين».

وأشار التقرير إلى أن الحكومة المؤقتة أغلقت عددا من القنوات الفضائية الإسلامية بحجة أنها تحرض على العنف، حسبما ذكر، وأضاف التقرير أنه فى فترة حكم الرئيس المعزول مرسى، تم اتخاذ إجراءات لتقييد حرية التعبير وقامت الحكومة وبعض المواطنين برفع قضايا على شخصيات عامة وإعلاميين بتهم التكفير وإهانة الرئيس وشخصيات حكومية، لافتا إلى أن مرسى سحب شكاوى كان أقامها مكتبه ضد بعض الإعلاميين. وتابع أن «قانون ٢٤ نوفمبر المقيد لحرية التظاهر فرض الحصول على إذن من وزارة الداخلية للتظاهر، وضم فى سياقه الأنشطة المحظورة بلغة غامضة، وأعطى وزير الداخلية صلاحية منع أو الحد من المظاهرات المخطط لها».

تقرير هيومن رايتس

وفى تقريرها السنوى لعام ٢٠١٣، اتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان الشرطة المصرية باستخدام «القوة المفرطة»، فى الشهور التالية لعزل مرسى، مع أنها أشارت إلى تصعيد جماعات مسلحة من العنف فى شمال سيناء، فقتلت الكثير من رجال الشرطة والجيش. وأعلنت جماعة فى سيناء تُدعى أنصار بيت المقدس المسئولية عن محاولة اغتيال استهدفت وزير داخلية الحكومة المؤقتة فى سبتمبر الماضى.

كما اتهم التقرير حكومة محمد مرسى التى «هيمن عليها الإخوان المسلمون» بأنها مارست «استخفافا بحقوق الإنسان»، مع تزايد عدد الملاحقات القضائية للصحفيين، وانتهاكات الشرطة، وأعمال العنف الطائفي. وقالت إن مجلس الشورى أصدر تشريعات اشتملت على مشاريع قوانين «تقييدية للغاية»، تخص التجمعات العامة والجمعيات. بحسب المنظمة.

وتحت عنوان إفلات قوات الأمن من العقاب زعمت هيومن رايتس ووتش أنه لم تُبذَل جهود للمحاسبة على الجرائم المرتكبة فى عهد مبارك، أو التى أسفرت عن مقتل أفراد على يد الشرطة أو الجيش أثناء ثورة يناير ٢٠١١ وبعدها. وذكرت المنظمة أن خمساً فقط من ٣٨ محاكمة لضباط شرطة «متوسطى ومنخفضى الرتب» اتهموا بقتل متظاهرين فى يناير ٢٠١١ انتهت بأحكام بالسجن. تم تجميد تنفيذ حكمين منهم، ومن ثم فهناك رجلا شرطة فقط قضيا أحكاماً بالسجن.

وفى النصف الأول من العام، تحت حُكم مرسى، استجوبت النيابة ١٤ شخصاً على الأقل فى اتهامات بازدراء الأديان، واستمرت وقائع العنف الطائفى وزادت بشكل ملحوظ بعد عزل مرسي. ووقعت زيادة غير مسبوقة فى الاعتداءات على الكنائس والممتلكات المسيحية. بعد تفريق الاعتصامين مباشرة بالقاهرة، هاجمت «عصابات تردد شعارات إسلامية» ٤٢ كنيسة على الأقل، وإحراق والإضرار بـ ٣٧ كنيسة، وقتل ٤ أشخاص.

وذكر التقرير انه فى ظل حكم مرسى زادت الملاحقات القضائية للصحفيين والنشطاء السياسيين بشكل حاد، وذلك بتهم «إهانة» المسؤولين أو المؤسسات و«نشر أخبار كاذبة» باستخدام مواد من قانون العقوبات من عهد مبارك. وأمرت المحاكم بغرامات وبأحكام حبس مع إيقاف التنفيذ فى خمس قضايا تشهير على الأقل.

وأضاف أنه فى ٣ يوليو أغلقت السلطات محطة تلفزيونية للإخوان ومحطتين إسلاميتين أخريين. وعلى مدار الشهرين التاليين داهمت قوات الأمن مقار للجزيرة العربية والإنجليزية ومقار لمحطة التلفزة التركية «تى -آر-تى»

وفى سبتمبر داهمت قوات الأمن وأغلقت مقرات للحرية والعدالة، صحيفة الإخوان المسلمين.

وقوة إلى استمرار التحرش الجنسى بالسيدات والفتيات فى الأماكن العامة «دون محاولات جادة» لوقف هذه الظاهرة أو ردعها. وأخفقت لجنة صياغة دستور ٢٠١٣ فى ضمّ مادة تضمن المساواة بين الرجال والنساء فى الدستور.

الموقف الأوربى

أما الاتحاد الأوروبى فقد ندد بما وصفها بـ «العدالة الانتقائية» التى تنتهجها السلطة الحالية فى مصر ضد المعارضين السياسيين، وطالب الحكومة بضمان حقوق المتهمين، فى إطار المعايير الدولية من خلال محاكمات عادلة مبنية على اتهامات واضحة وسليمة وتحقيقات مستقلة.

وأعرب الاتحاد- فى بيان أصدره عقب اجتماع وزراء خارجيته- عن قلقه بشأن ما

الخارجية المصرية: بيان الاتحاد الأوربى كشف عن عدم الإلمام بما يحدث على أرض الواقع

وصفه بتدهور أوضاع حقوق الإنسان، بما فى ذلك الاعتقال العشوائى للمعارضين والنشطاء السياسيين، مشددا على ضرورة الحفاظ على حريات التعبير والتجمع والاحتجاج السلمى.

ولفت إلى الدور المهم لـمجتمع مدنى مستقل وفعال، بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية، فضلا عن دور الشباب، كمكونات أساسية لأى مجتمع ديمقراطى».

وأدان الاتحاد ما اعتبره المناخ المتدهور للصحافة فى مصر، مطالبا السلطات المصرية المؤقتة ووسائل الإعلام الحكومية «بضمان بيئة عمل آمنة لجميع الصحفيين وإنهاء الاعتقالات المسيسة.

وفى انتقادات شديدة اللهجة، ندد الاتحاد الأوروبى -وفقا للبيان- بجميع أعمال العنف السياسى التى تشهدها، مشيرا إلى أنه تابع بقلق بالغ أحداث العنف الأخيرة والخسائر فى الأرواح أثناء الاستفتاء على الدستور، وأيضا أثناء الذكرى السنوية الثالثة لثورة يناير ٢٠١١.

وزعم أنه لم يتم التحقيق بعد فى قتل المحتجين وقوات الأمن أثناء أحداث العنف منذ الثلاثين من يونيو الماضى، مطالبا الحكومة المصرية المؤقتة بالوفاء بوعدها، وإنجاز تحقيق مستقل وشفاف فى ذلك الصدد.

وفى السياق ذاته، قال البيان «لقد مرت ثلاث سنوات منذ أن ثار المصريون على جميع مناحى الحياة ضد نظام قمعى مطالبين بالحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية واقتصاد أفضل.. الاتحاد الأوروبى يعتبر مصر شريكا وجارا مهما ولايزال يقف إلى جانب الشعب المصرى خلال الفترة الانتقالية ولا يزال ملتزما بمساندته».

وأكد الاتحاد الأوروبى أهمية علاقته بمصر والدعم المستمر الذى يمنحه للمواطنين الذين يرغبون فى إقامة مجتمع ديمقراطى ومزدهر يكرس الكرامة والحكم بالقانون واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

وشدد على مواصلة دعمه لمصر من أجل تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للشعب المصري، وخاصة الفقراء، مؤكدا وقوفه على أهبة الاستعداد لمساعدة مصر فى تنفيذ هذه التدابير الإصلاحية .

ورحب الاتحاد بأن يكرس الدستور الجديد لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن بينها حرية التعبير والتجمع وحقوق المرأة، مؤكدا ضرورة أن تتقيد التشريعات الوطنية الحالية والمستقبلية وتنفيذها بما يتماشى مع الدستور والمعايير الدولية.

وقال البيان «إن الاتحاد الأوروبى يشجع على تعاون السلطات المصرية المؤقتة مع مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان، ويتطلع أيضا إلى افتتاح المكتب الإقليمى لها فى مصر.. ينبغى تطبيق الدستور بطريقة تضمن الهيمنة المدنية على أفرع الحكومة وينبغى أن تتم محاكمة المدنيين فى محاكم مدنية فى كل الأوقات.

وأعرب الاتحاد الأوروبى مجددا عن القلق المتزايد إزاء حالة الاقتصاد المصري، ما يؤثر بالسلب على الفئات الأكثر تأثير سلبى على الفئات الأكثر فقرا فى المجتمع.

وحث مصر على ضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية ، لضمان الاستقرار والاستثمار وتحسين بيئة الأعمال وإحراز تقدم نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، بما فى ذلك تعزيز فرص الحصول على التعليم.

وأضاف أنه من المهم الآن أن يتم تنفيذ الخطوات المتبقية من خارطة الطريق وبخاصة عن طريق وضع اللمسات الأخيرة على الدوائر الانتخابية وميثاق شرف لوسائل الإعلام وتمكين الشباب فى العملية السياسية وإنشاء مفوضية عليا للمصالحة الوطنية.

ورحب الاتحاد الأوروبى بالإعلان عن الانتخابات فى مصر وأكد أن العملية السياسية الشاملة فقط هى ما سيؤدى إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا وتمثيل عادل لجميع الآراء السياسية فى البرلمان المقبل، وأكد أيضا على استعداده لمراقبة الانتخابات المقبلة حال تم استيفاء الشروط.

وطالب الاتحاد الأوروبى -وفقا للبيان- السلطات المصرية المؤقتة بضمان بيئة مواتية لانتخابات شمولية شفافة وذات مصداقية بما فى ذلك فرص متكافئة للحملات الانتخابية.

وقال البيان ، إرساء ديمقراطية عميقة ومستدامة سينجح فقط من خلال بناء مؤسسات ديمقراطية شفافة ومسئولة تحمى جميع المواطنين المصريين وحقوقهم الأساسية».

نقاط إيجابية وأخرى سلبية

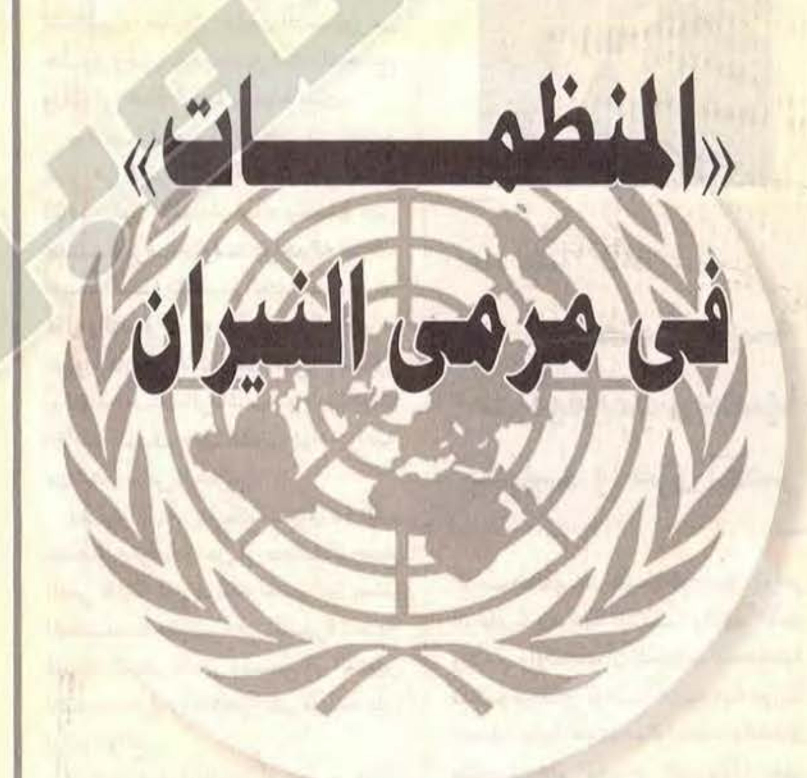
ومن جانبه صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية السفير بدر عبد العاطى بأن البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى ببروكسل، تضمن بعض النقاط الإيجابية التى يتعين التنويه إليها كالتأكيد على العلاقات القوية التى تربط الاتحاد الأوروبى بمصر، والإشادة بالدستور وما تضمنه من مواد تصون الحقوق وتضمن الحريات الأساسية وبقرب إجراء الانتخابات فى مصر، فضلاً عن إدانة الاتحاد الأوروبى بأقصى العبارات لأعمال العنف والإرهاب التى وقعت فى البلاد، والتقدير لدور مصر الإقليمى.

وشدد المتحدث الرسمى على أن البيان يتضمن العديد من النقاط السلبية التى تعكس إما عدم إلمام الاتحاد بما يحدث على أرض الواقع، وهو أمر مستغرب فى ضوء ما يتم نقله تباعاً من معلومات وشرح للواقع من خلال اتصالات وتواصل رسمى وشعبى، أو تجاهلاً أوروبيا متعمداً، وهو ما يعد فى حد ذاته -إن صح- مؤشراً خطيراً باعتباره يعكس توجهاً سياسياً معيناً وليس مجرد تبنى لقضايا ترتبط بحقوق الإنسان أو الديمقراطية.

واعتبر المتحدث أن من أخطر النقاط السلبية فى البيان ومن قبلها قرار البرلمان الأوروبى، أن الإتحاد الأوروبى ينصب نفسه حكماً أو وصياً لتقييم ما يحدث فى مصر من حراك سياسى ومجتمعى وبذلك يتدخل فى إدارة العملية الانتقالية، وهو نهج أوروبى خاطئ ومرفوض من جانب الشعب المصرى الذى قام بثورتين شعبيتين، على حد تعبيره.

«سبوبة» أم حراك اجتماعى لاستعادة الحريات؟

«المنظمات» فى مرمى النيران



اتهم عدد من السياسين منظمات حقوق الإنسان بالسعى إلى تنفيذ أجندات أجنبية وإثارة بلبلة بالشارع المصرى وتبنى وجهة نظر واحدة خاصة بالنشطاء بدعوى حماية الحريات بينما تنقل جرائم أخرى ضد الجيش والشرطة مؤكدين أن مصر تشهد مناخ جيد من حقوق الإنسان بينما اتهم عدد من الناشطين وأعضاء بالمنظمات الحقوقية أجهزة الدولة بالعودة إلى القمع وإهدار كرامة المواطن.

أوضح د. سعيد اللاوندى، الكاتب والمحلل السياسى أن حقوق الإنسان تتمثل فى حقه بالتمتع بالحياة الكريمة والأمان والحرية والتعليم والعمل وغيرها من الحقوق، مشيرا إلى أنه يجب على الدولة أن تراعى وتوفر هذه الحقوق لمواطنيها بالإضافة إلى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، لافتاً إلى أن هدف منظمة اليونسكو هو حماية الإنسان من أى شرور أو مكروه يمكن أن يتعرض لها.

وأكد أن هناك بعض الانتقادات التى توجه للحكومات لأنها تحافظ على حقوق الإنسان فى بلدها، مضيفاً أن دول العام الثالث تعانى من غياب حقوق الإنسان رغم انضمام الكثير منها للمعاهدات الدولية الا أنه يُعتبر انضمامًا شكليًا ولا يتم العمل ببنود تلك المعاهدات، حيث توجد منظمات فى العالم كله تدعى أنها تدافع عن حقوق الإنسان، ومع ذلك لا تقدم جديداً رغم علمها بأن حقوق الإنسان فى أفريقيا مهدرة تماماً.

وتابع : قديمًا قالوا «أخطر الطرق لتكوين ثروات هو أن تصنع جمعية خاصة بحقوق الإنسان» فإذا أعلنتها تصبح من أغنياء العالم، لأنه ستأتى لها تحويلات، وبالتالى لا علاقة لهذه المنظمات بحقوق الإنسان بقدر ما تحصل على أموال طائلة.

وأضاف على سبيل المثال، ما حدث فى فض اعتصام رابعة، يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، وكذلك كل يوم يستشهد أفراد من الجيش والشرطة، فلماذا لم يتحرك المدعون أنهم منظمات وجمعيات حقوق الإنسان.

وأوضح اللاوندى أنه يجب أن يكون لدى هذه المنظمات درجة كبيرة من الشفافية لكى تقوم بعملها، لكن ما يحدث يدل على أنها ليس لها علاقة بحقوق الإنسان أو الشفافية أو بالقانون.

وقال عبد الفتاح حامد رئيس منظمة الشرق الأوسط للسلام وحقوق الإنسان: الدستور كفل الكثير من الحقوق والحريات حيث اهتم بكل من الطفل والمرأة والمسنين والمعاقين والنوبة لكن الجهات التنفيذية فى الدولة وقرارات رئيس الجمهورية القادم تتحمل العبء الأكبر فى الفترة القادمة لتفعيل تلك الحقوق والحريات على أرض الواقع حتى يحصل كل مواطن مصرى يعيش على أرض وحدود مصر على حقوقه

وحتى يقوم بواجباته تجاه وطنه لكى يشعر بالانتماء نحو هذا الوطن وذلك من خلال اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتفعيل ما جاء فى نصوص الدستور من حقوق وحريات لجميع فئات المجتمع وذلك فى خطة قريبة وبعيدة المدى.

موضحا أن دورنا كمنظمات مجتمع مدنى فى الفترة القادمة العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان لبناء وتنشئة جيل جديد يعرف حقوقه وواجباته جيدا، حيث قمنا بتنظيم العديد من ورش عمل والندوات لتوعية طلاب الجامعات سواء كان فى الاستفتاء على الدستور أو للانتخابات الرئاسية او البرلمانية القادمة الهدف منها تكوين كوادر واعية من الشباب فى المجتمع.

مشيرا إلى أن هناك حوالى ٤٥ ألف جمعية حقوقية تعمل فى مجال المجتمع المدنى فإذا كان هناك تقصير من بعض المنظمات الحقوقية فى الفترة الماضية فهناك البعض الأخر يسعى إلى التغيير لكنه يستغرق وقتا كبيراً لكى نلمسه على ارض الواقع.

وأخيرا يقول لابد أن يكون هناك مشاريع قومية تستقطب الشباب للقضاء على البطالة وغلاء الأسعار وغيرها.

ترى ناهد الدفراوى رئيس مجلس إدارة جمعية المتحابين فى الله أنه رغم قيام ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو من أجل التغيير فى مصر والتى نادت بـ «عيش- حرية - عدالة اجتماعية» إلا إن حقوق الإنسان ما زالت مهدرة والدليل على ذلك سقوط الكثير من الشهداء الذين ذهبت أرواحهم من أجل هذا الوطن بينما لم يحصل أهاليهم على حقوقهم «موت وخراب ديار».

مضيفة نحن بالفعل فى أمس الحاجة إلى الاهتمام بالكيان البشرى الذى فضله الله سبحانه وتعالى عن سائر المخلوقات وعندما يتحقق ذلك نكون قد اخترقنا أول الطريق الصحيح.

مؤكدة أن أبسط حقوق المواطن المصرى البسيط العيش حياة كريمة وتوفير الرعاية الصحية الملائمة وتوفير الأمن والأمان وأوضحت أن المنظمات المجتمعية تنظم برامج توعية أسبوعية دورية الهدف منها التوعية بالواجبات والحقوق والتعرف على المشاكل التى يعانى منها المواطنون ومن ثم تصنيفها وإيجاد حلول لها فى ضوء الإمكانيات المتاحة، حيث قمنا بحملة توعية لمدة ثلاثة أشهر وتم توثيق العديد من الأوراق الثبوتية وذلك فى محافظة الفيوم ومنطقة العياط بالجيزة والصف وكفر نصار وكل محافظة او مكان له طابع خاص من المشاكل على سبيل المثال فى الفيوم يعانون من مشاكل خاصة بالأحوال الشخصية واستخراج الأوراق الثبوتية وتصحيح بيانات وعمل بطاقات تموينية ومعاش ضمان وغيرها كل هذا حقوق يصعب الحصول عليها.

وشددت على أن مشكلة تفعيل حقوق الإنسان فى مصر إلى واقع ملموس لها أسباب متشعبة أساسها الجهاز التنفيذى فى الدولة ويتبعه المنظمات الحقوقية التى من المفترض إن تعمل على تفعيل تلك الحقوق.



عبد الفتاح حامد:
٤٥ ألف جمعية حقوقية بمصر بعضها يجتهد وأخرى تقصر



• ناهد الدقرارى:
يجب أن نعترف بفشل ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو فى حل مشاكل حقوق الإنسان بمصر

• د. سعيد اللاوندى:
أين حقوق الإنسان من استهداف رجال الجيش والشرطة؟

وأعربت عن أمانيها أن تعود مصر بلد الأمن والأمان بمعنى حينما نسير فى الطرق لا نشعر بالقلق او ينتابنا خوف وهذا ما ينص عليه كل اللوائح والتشريعات الخاصة حقوق الإنسان بالإضافة إلى تحقيق العدل وحصول كل مواطن على حقه بالقانون وليس بالقوة الجبرية.

وفى السياق ذاته يقول عمرو لاشين مسئول بإحدى المنظمات المدنية المهتمة بحقوق الإنسان إن حقوق الإنسان فى مصر فى أسوا حالاتها وهناك اعتبارات كثيرة أهمها أن بعض الشخصيات حاولت استغلال ما حدث بعد ثورة ٣٠ يونيو من فوضى وعمليات إرهابية وصنفت شخصيات مع الدولة والبعض الأخر ضدها فأصبح هناك تضارب وصراعات على حقوق الشعب ومتطلباته وكيفية الوصول لتلك الحقوق.

مؤكدًا أن حقوق الإنسان منتهكة باعتبارات واهية لا سند لها والحل إن الدستور الجديد نص على قوانين لابد من تطبيقها وتفعيلها دون أى استثناءات.

وأضاف نحن الآن فى مرحلة فراغ كبيرة وينبغى علينا كمنظمات مجتمع مدنى إن نشغل هذا الفراغ بدور محدد وواضح لان للأسف الشديد هناك ثقافة بان منظمات مجتمع لا تفعل شيئًا رغم أن هناك البعض منهم يفعل الكثير خاصة فى الصعيد لكننا لا نعلم عنهم شئ، فهناك صراع على ذلك ودورنا فى الفترة القادمة ليس تقديم خدمات كما هو شائع فى ثقافتنا بل توصيل مفهوم الحقوق للمواطن وكيفية الحصول عليها من الحكومة أو من منظمات المجتمع المدنى أو القطاع الخاص.

وطالب ضرورة أن نتكاتف جميعا كمجتمع مدنى وكإعلام لمصلحة المواطن، حيث أن دورنا رفع وعى المواطنين بحقوقهم دون الانحياز لطرف ما سواء كان مواطن أو الحكومة أو المجتمع المدنى حتى لا ننساق فى النهاية إلى منحدر كبير قد يؤدى إلى الانهيار، لذا لابد من تفهم تحديات الطرف الآخر والعمل على حلها، وكشف عن أن السبب فى عدم تفعيل حقوق الإنسان بشكل حقيقى وجود أطراف فاسدة.

وأكد على ضرورة التوافق واتخاذ ما حدث فى جنوب إفريقيا وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية نماذج مثالية لنا فى حل مشكلاتنا ونتبع مبدأ التوافق الذى اتبعه «مانديلا» بالإضافة وجود ما يسمى بالحركات الاجتماعية ليست مثل حركة ٦ ابريل بل أشبة اللجان الشعبية التى لها دور فعال فى حماية الثورة.

تدشين إعلان «حقوق المرأة فى الإسلام» بمكتبة الإسكندرية

حسام عبد القادر

شهدت الإسكندرية انتصارا جديدا فى مجال حقوق المرأة، حيث تم تدشين إعلان الإسكندرية لحقوق المرأة ليكون إطارًا حقوقيًا جامعًا للمرأة المسلمة المعاصرة انطلاقًا من الأرضية الإسلامية. هذا ما جاء خلال المؤتمر الذى نظمته مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع مؤسسة «مدى»، حول «قضايا المرأة: نحو اجتهاد إسلامى معاصر».

افتتح المؤتمر كل من الدكتور إسماعيل سراج الدين؛ مدير مكتبة الإسكندرية، والدكتور محمود عزب؛ مدير منتدى الحوار بالأزهر الشريف وعضو المجلس القومى للمرأة، ومنى أمين؛ منسق البرنامج القومى لتمكين الأسرة بالمجلس القومى للسكان.

فى البداية أكد الدكتور شوقى علام مفتى الجمهورية أن حقوق المرأة نالت من الدراسات والأبحاث ما قدمه الكثير من علماء الأمة، وعلى رأسهم المفسرون والفقهاء ممن يسعون لتفسير النص الشريف. وأضاف أننا اليوم أمام موضوع خطير من مواضيع حقوق المرأة، وهو حقوق المرأة بين النص والممارسة.

وأوضح أن الممارسة فى كثير من الأوقات قد تكون خاطئة وعلى خلاف ما يرمى إليه النص الشريف، وقد يكون سبب ذلك إما العادات والتقاليد، أو عن عمد أو قصد أولى، والخروج بالنص لغير مقصوده الشرعى تمامًا.

وعن حقوق المرأة، أكد أن ما أثبت الشرع للمرأة من حقوق لا يمكن لأحد ما أن يذهب بهذه الحقوق ويدفعها عنها، وشدد على أن البحث يجب أن يكون فى نطاق المصدر؛ القرآن والسنة.

وقال د. إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية إن المؤتمر يأتى ضمن سلسلة مؤتمرات ومشروعات تقوم بها المكتبة لخدمة الثقافة الإسلامية والإنسانية معًا؛ ومنها مؤتمر الإمام محمد عبده الذى عقدته المكتبة بمناسبة مرور ١٠٠ عام على رحيله، ومؤتمر اتجاهات التجديد والإصلاح فى



الفكر الإسلامي الحديث، ومؤتمر تعارف الحضارات، وغيرها.

وأوضح أن مؤتمر هذا العام يركز على قضايا المرأة وضرورة التجديد والاجتهاد فيها، فإن باب الاجتهاد مفتوح أمام العقول النابهة والمبادرات الجادة. وأضاف أن علماء الأمة ومفكريها حاولوا الإجابة عن الكثير من الأسئلة، وعلى العلماء الآن مسئولية الاجتهاد استجابة لتحديات العصر، وفي مقدمتها قضايا المرأة.

ولفت إلى أن المكتبة قامت في هذا الإطار بمشروع «الفكر النهضوي الإسلامي» لإعادة نشر اجتهادات رواد الإصلاح والنهضة، وصدر منه حتى الآن ٤٥ كتابًا.

مؤكدا أن المؤتمر جاء ليشكل إسهامًا حقيقيًا على صعيد قضايا المرأة في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. واهتم المؤتمر بوجه خاص بمعالجة أصول هذه القضايا من خلال ردها إلى المفاهيم التأسيسية لنصوص الوحي الإلهي؛ للبحث عن الدلالات الأصلية لهذه المفاهيم وكيف التبست بالمفاهيم والقراءات البشرية عبر العصور والتي شكلت الأساس لبناء منظومة أفضلية الرجل.

كما أن المؤتمر يسعى إلى تعميق النظر في القضايا النسائية المطروحة من خلال الانتقال من مستوى المعالجات الجزئية إلى مستوى المعالجة الكلية التي تنظر في الأصول المفاهيمية، وتعيد النظر في هذه الأصول من منظور معاصر، وطرح رؤى اجتهادية جديدة انطلاقاً من الأرضية الإسلامية التي تضم تنوعات ثرية من الآراء الفقهية والشرعية، ومحاولة تطوير أدوات ومناهج البحث النسوي الإسلامي، وإنشاء شبكة من الباحثات والباحثين من ذوي الاهتمام بقضايا المرأة من منظور إسلامي.

وفي كلمتها، تحدثت منى أمين منسق البرنامج القومي لتمكين الأسرة بالمجلس القومي للسكان عن أهمية الخطاب الديني في القضية السكانية، وضرورة أن يكون هناك خطابات دينية مستنيرة تساهم في إحداث نقلة مهمة في قضايا المرأة والسكان والتنمية بشكل عام. وأكدت أن المؤتمر يمكن أن يساهم في بلورة الأفكار المستنيرة التي تؤثر بشكل إيجابي على الخطاب الديني وتقوية وتحصين التشريعات الخاصة بالمرأة.

دور الأزهر

من جانبه، أكد الدكتور محمود عزب أن الأزهر الشريف تمكن من استرداد دوائره الثلاث التي عرف بها؛ وهي الدائرة الوطنية، الدائرة العربية والإسلامية، والدائرة العالمية. وأضاف أن الأزهر حقق إصلاحات هائلة تكاد تكون ثورات في داخله، حيث نال استقلاله في الشئون العلمية والإدارية، وأصبح إمامه ينتخب من هيئة كبار العلماء.

وأكد أن الأزهر ينغمس في قلب ثقافة الحوار، حيث أنتج وثيقة الأزهر، ووثيقة الحريات الأربعة الأساسية (العقيدة، الرأى، البحث العلمي، والإبداع)، كما أنتج وثيقة حقوق المرأة، والتي أسست على مبادئ أن الإسلام أعطى المرأة حقوقا لم تحصل عليها في أى ديانة أخرى، وأن عصور الازدهار حققت ذلك عمليًا.

كما ناقش المؤتمر قضية المرأة من خلال أربعة محاور؛ هي: المرأة في المنظور القرآني: المفاهيم التأسيسية، المرأة والمنظومة الأسرية، المرأة والمجال العام، وحقوق المرأة بين الأصول النظرية والممارسات التطبيقية.

وتناولت الجلسة الأولى في المؤتمر بحثًا عن أسس العلاقة بين المرأة والرجل من منظور قرآني، للدكتورة نادية الشرقاوي، باحثة بـ «مركز الدراسات والبحوث في القضايا النسائية في الإسلام بالمغرب». وعقب على البحث الدكتور عاصم حفني، محاضر بالدراسات الإسلامية، جامعة ماربورج بألمانيا. وتحدثت في تلك الجلسة الدكتورة أماني صالح؛ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، حول مفهوم المساواة في الرؤية القرآنية. وعقب على حديثها الدكتور عمرو الورداني، أمين الفتوى ومدير التدريب بدار الإفتاء المصرية.

المفتي: كثير من الممارسات الخاطئة سببها العادات والتقاليد وليس «النص الشريف»

وتناولت الدكتورة أميمة أبو بكر، أستاذ الأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة، في الجلسة الثانية، رؤية اجتهادية جديدة لمفهوم القوامة. وعقب على حديثها الدكتور مجدي عاشور؛ المستشار الأكاديمي لفضيلة مفتي الديار المصرية. وتحدثت الدكتورة منجية السوايحي، أستاذ بالمعهد العالي لأصول الدين، جامعة الزيتونة بتونس، حول العنف الأسري: قراءة في مفهوم الضرب وتأويلاته، وعقب على حديثها الدكتور محمد سالم أبو عاصي، أستاذ التفسير بجامعة الأزهر. وتطرقت الدكتورة نيفين رضا؛ أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة تورنتو بكندا، إلى رؤية معاصرة للإجماع من خلال مسألة تعدد الزوجات، وعقب على بحثها الدكتور محمد نجيب عوضين، أستاذ الشريعة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

وفي الجلسة الثالثة، تحدثت الأستاذة فاطمة حافظ، باحثة بمركز خطوة للتوثيق والدراسات بمصر، عن الحق في الاجتهاد وإنتاج المعرفة: قراءة في مفهوم النص وتأويلاته، وعقب على حديثها الدكتور زكي الميلاد؛ باحث في الشأن الإسلامي ورئيس تحرير مجلة الكلمة بالمملكة العربية السعودية. وتحدثت الدكتورة ميادة الحسن، أستاذ الفقه بجامعة الملك فيصل، عن حقوق المرأة الاقتصادية بين الشريعة والعرف، وتعقيب الدكتورة فاطمة المدغري، أستاذ القانون الإداري، مركز التوجيه والتخطيط بالمغرب. وتناولت الدكتورة مروة شرف الدين، حركة مساواة، في بحثها، تحديات تعديل قانون الأحوال الشخصية من منظور نسوي إسلامي، وعقبت عليه الدكتورة سوسن الشريف؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

حقوق الإنسان

وتحدثت في الجلسة الختامية الدكتورة سهيلة زين العابدين؛ عضو اللجنة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، حول المرأة والقيادة السياسية: قراءة في مفهوم الولاية، وعقب على بحثها الدكتور محمد أبو زيد الأمير، عميد كلية الدراسات الإسلامية - جامعة الأزهر، المنصورة. وتناول الدكتور محمد الأرناؤوط، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة آل البيت (الأردن/ كوسوفو) الوقف كمؤشر لحضور المرأة في المجال العام: الماضي والحاضر والمستقبل، مع تعقيب الدكتور إبراهيم البيومي غانم، أستاذ العلوم السياسية والمستشار بمركز البحوث الاجتماعية والجنائية بمصر.

وفي الختام، تم تدشين إعلان الإسكندرية حول «حقوق المرأة في الإسلام»، حيث تدارس المشاركون في المؤتمر أهمية إصدار إعلان ينبع من الأرضية المعرفية والثقافية، يؤكد على الحقوق المشروعة للنساء، ويلبي تطلعاتهن نحو العدالة والمساواة، ويقر بعقائدهن وتنوع ثقافتهن.

ويستند هذا الإعلان على مبادئ الشريعة الإسلامية السامية وبعض اجتهاداتها الأصلية، وهو ثمرة نقاشات دارت في الأزهر الشريف خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وضمت عددًا من الرموز النسائية المصرية، وممثلي الجمعيات الأهلية المعنية بحقوق النساء، والجلسات الثرية التي شهدها مؤتمر قضايا المرأة.

ويضم هذا الإعلان المبادئ الأساسية والقواسم المشتركة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يلائم المجتمعات الإسلامية على اختلافها، ويسمح لها بأن تتعامل مع قضايا النساء وفقًا لثقافتها وأوضاعها السياسية والاقتصادية المختلفة.

وينطلق الإعلان من الرفض التام لتسييس القضايا المجتمعية أو استغلال المرأة في الصراع السياسي بين القوى المجتمعية المختلفة، والتأكيد على قيم الوسطية المعتدلة المميزة للثقافة الإسلامية والثقافة الأسرية المنبثقة منها، والإيمان بأن المساواة في النفس والروح والكرامة والمكانة الإنسانية والشراكة في المسئولية عن الكون وإعماره مفاهيم جوهرية في علاقة الرجل والمرأة في الإسلام، والحرص على أن تكون التشريعات الخاصة بالمرأة ذات طبيعة اجتماعية توافقية تراحمية لا تصارعية، والاتجاه إلى مشاركة المرأة في المجالات العامة.

حقوق المرأة

ويتناول إعلان الإسكندرية حول «حقوق



• د. سراج الدين: المؤتمر يشكل إسهامًا حقيقيًا في حل قضايا المرأة

المرأة فى الإسلام» حقوق المرأة ومسئولياتها؛ من خلال عدد من المحاور؛ هى: قيمة المرأة الإنسانية والاجتماعية، والشخصية القانونية للمرأة، والمرأة والأسرة، والمرأة والتعليم، والمرأة والعمل، والمرأة والأمن الشخصى، والمرأة والعمل العام.

ويبين الإعلان أن وضع المرأة فى الإسلام يتأسس على المساواة مع الرجل، سواء فى مكانتها الإنسانية أو من حيث عضويتها فى الأمة والمجتمع، وإذا كانت المساواة فى النفس والروح والكرامة الإنسانية والمشاركة فى المسئولية عن الكون وإعماره مفاهيم جوهرية لعلاقة الرجل والمرأة فى الإسلام، فإن مفهوم القوامة يؤكد على المسئولية الحكيمة، ويعنى الالتزام المالى نحو الأسرة، وأن يأخذ الزوج على عاتقه توفير حاجات الزوجة والأسرة المادية والمعنوية، بصورة تكفل لها توفير حاجتها وتشعرها بالطمأنينة والسكن، بما يحقق المسئولية المشتركة بين الرجل والمرأة، ولا تعنى القوامة فى الإسلام سلطة الرجل فى التصرف المطلق والهيمنة على الزوجة والأبناء.

وأكد الإعلان أن المرأة تتمتع بالأهلية الكاملة، ولها ذمتها المالية المستقلة، ومسئوليتها القانونية، وحق التصرف الكامل المستقل فيما تملك، وللمرأة حق شرعى غير منازع فى الميراث، وعلى الدولة ضمان حصول المرأة على حقها.

وأوضح أنه لا تزال تشريعات الأسرة المستندة إلى مرجعية إسلامية تحتاج إلى مزيد من الجهد لاستيعاب المفاهيم والقيم الإسلامية الصحيحة للأسرة، والتى أصبحت الظروف ملحة لتأكيدها من خلال التشريعات ووسائل التربية والتوجيه. وأهم تلك المفاهيم المودة والرحمة كأساس لقيام الأسرة واستمرارها.

وشدد على أهمية سعى الدولة والمجتمع لتوفير ودعم فرص المرأة فى التعليم دون تمييز، وأن يقوم عمل المرأة على قاعدة تكافؤ الفرص والعدالة، وبخاصة المحتاجة والفقيرة والمعيلة.

وأضاف الإعلان أن موضوع زى المرأة فى الإسلام أمر حسمته الشريعة وجرى عليه جمهور فقهاء المسلمين وعلمائهم، وفحواه أن الاحتشام فى الزى وستر العورات مطلوب شرعى. وأكد أنه على الدولة أن تقوم بدورها المهم من خلال التشريعات القانونية مدعومة بالمنظومة الثقافية، وعليها تجريم كل أشكال الانتهاك الجنسى والجسدى للمرأة.

وأخيرًا، شدد على أن المرأة صاحبة حق أصيل فى الجماعة الوطنية ولها حق وواجب فى النصيحة والشورى والقيام بالقسط، وهى محملة بالأمانة مستخلفة كالرجال سواء بسواء، وهو ما يفرض عليها المشاركة فى العمل العام ناخبة ومنتخبة، لإيصال ما تراه صحيحًا من آراء وحقوق ومصالح عامة إلى القائمين على صنع القرار فى الجماعة الوطنية التى تتشكل على أسس من التعاون والتوافق بين مختلف مكوناتها.



اتفق عدد من الخبراء والسياسيين أن تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان بشأن أحداث فض اعتصامى رابعة والنهضة تضمن نقاطًا مهمة أشادت وأدانت الشرطة وأجمع الخبراء على أن التقرير أغفل عدداً من النقاط المهمة نتيجة نقص المعلومات

«القومى» يرد على انتقادات تقرير فض اعتصام رابعة

أدهم أبو رواش - محمود نعيم

وقال د. حسن نافعة أستاذ السياسة بجامعة القاهرة إن التقرير ليس مقنعًا ولا يعبر عما تم بالفعل فى ميدان رابعة رغم ما بذل فيه من جهد كبير جدًا إلا أن جمع المعلومات كان من طرف واحد وليس من جميع الأطراف المنوطة بالحدث.

وأشار إلى عدم تمكنهم من الوصول إلى المعلومات الصحيحة المهمة التى تبرز الحقيقة للشعب.

وأضاف أنه كان ينبغى علينا من البداية تشكيل فريق من أسماء تمثل كافة الأطراف ويكون متفقًا عليها وأكد أن المشكلة أن تداول المعلومات صعب جدًا وكان هناك اعتماد فى بعض الموضوعات على الاجتهاد فقط لا على المعلومات والوثائق المؤرخة والفعلية.

وأشار إلى أنه يوجد بعض الضغوط من القوى الوطنية والسياسية لإبراز الحقائق غير الموجودة فى الواقع ولا يمكن التوصل لها إلا عن طريقهم وأكد أن الشعب المصرى وعى وفطن بكل الممارسات التى تتم داخل البلاد ويعى تمامًا إن كانت سلبية أم إيجابية.

وأضاف: نرفض التدخل فى شئوننا الداخلية والخارجية، ومصر هى الوحيدة المنوط بها حل شئونها من غير تدخل أية جهة سواء بالرأى أو بالمشورة ومن جهته أكد محمد فائق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان أن المجلس يقدر الانتقادات التى يتعرض لها تقريره بشأن اعتصام رابعة العدوية ولام فايق الذين اعترضوا على التقرير دون التعرض لما تضمنه من توصيات مؤكدًا على أن الذى يحكم على التقرير هو الرأى العام.. والمجلس وأعضائه مستعدون لتلقى الملاحظات بشأنه وقال للذين يدعون أن عدد القتلى فى أثناء فض الاعتصام زاد على ٦٣٢ طبقًا لما أعلنه التقرير عليهم الكشف بالدليل عن العدد الصحيح!





وأوضح أن المجلس مؤسسة ديمقراطية لا تأخذ الرأى إلا بالأغلبية، ولا توجد انقسامات بين أعضائه، وأن المجلس يحترم كل من أبدى اعتراضه على التقرير وسوف يعلن عن تقارير تقصى الحقائق فى أحداث الاعتداء على الكنائس بعد فض اعتصام رابعة ومذبحة مركز شرطة كرداسة، وسيارة ترحيلات أبو زعبل.

وطالب رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان بعقد ندوات لوسائل الإعلام والصحف مع سكان منطقة رابعة العدوية، وأن يشارك فى هذه الندوات خبراء فى القانون وأعضاء تحالف الشرعية لمناقشة تقرير تقصى الحقائق من زوايا متعددة.



وزير التخطيط فى صالون «أكتوبر» الثقافى

العربى: نعمل على فك الاشتباك بين الجهات الحكومية

”في الوقت الذى تسابق فيه الحكومة الزمن للتغلب على الكبوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعرضت لها الدولة فى أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ وفى ظل الجهود الحثيثة التى تبذلها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى لإمداد الدولة بالخطط والآليات اللازمة لانطلاق مصر نحو المستقبل بأهداف واضحة ومحددة على أسس علمية واستراتيجيات متعددة المراحل للتنمية والإصلاح الإدارى.

فتحت «أكتوبر» أبواب صالونها الثقافى لاستضافة د. أشرف العربى وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والذى استقبله د. حسن أبو طالب رئيس مجلس إدارة دار المعارف ورئيس تحرير مجلة أكتوبر لتنطلق مائدة الحوار بين الوزير ونخبة من قيادات التحرير فى المجلة.. وكان الجميع مهمومًا بالاستشراف الواعى لملامح المستقبل فى مصر. وإليكم التفاصيل:“

أدار الندوة:

د. حسن أبو طالب

شارك فيها:

محمد نجم ـ عاطف عبد الغنى ـ أيمن كمال

صديقة حسين ـ محيى عبد الغنى ـ محمد أمين ـ رمضان أبو إسماعيل

أعد ورقة الحوار ـ **أميرة خواسك** أعد الندوة للنشر ـ **صفاء مصطفى**

فى بداية الندوة.. تحدث د.حسن أبو طالب بإيجاز عن صناعة المستقبل، مفرقا بين أسلوب الدول النامية التى تنتظر المستقبل حتى يأتيها دون التدخل فيه ثم تبدأ التعامل معه، ومع ما يفرضه من قضايا وتحديات من جهة.. وآليات الدول المتقدمة والساعية نحو التقدم والتى تنطلق من إمكانية التحكم فى المستقبل بالتخطيط العلمى المسئول والهادف، مؤكدًا أن هذا ما تحتاجه الدولة المصرية للمضى قدمًا نحو المستقبل والخروج من حالة الاستقطاب الحادة والاستغراق فى الماضى.

ومن هذا المنطلق.. وسعيًا للوقوف على

الخطوات التى اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالتخطيط للمستقبل وجّه د.حسن أبو طالب سؤالاً لوزير التخطيط عن مهام الوزارة وطبيعة أدائها وتوجهاتها بعد الدمج مع وزارة التنمية الإدارية وإضافة بُعد «المتابعة»، مطالبًا الوزير باستعراض ملامح استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التى انتهت الوزارة من صياغتها مؤخرًا؟

أجاب د. أشرف العربى موضحًا أن من أهم هذه الاستراتيجيات التنموية المشروع القومى لتعمير سيناء وتوطين حوالى خمسة ملايين مواطن بحلول عام ٢٠١٧ والذى وضعه د.كمال الجنزورى عام ١٩٩٧ ، مشيرًا إلى أن وجود سكان لا يتعدى عددهم نصف مليون مواطن فى سيناء ونحن على أعتاب ٢٠١٥ يعنى فشلاً ذريعا للمشروع من الناحية الواقعية، موضحًا أنه منذ توليه مهام التخطيط على مدار أربع حكومات متعاقبة يعمل على صياغة آليات فاعلة لمواجهة هذه السلبيات، مبينًا أن من أهم آليات وضع أهداف مرحلية قابلة للقياس الكمى وفك الاشتباك بين مختلف القطاعات الحكومية فى حالة وجود مشروعات يتطلب تنفيذها تبادل المسئوليات بين هذه القطاعات، مؤكدًا أنه جار تكثيف الجهود ليتم استبدال هذا التشابك بين القطاعات بآليات فاعلة للتنسيق والاتساق.

وتطرق وزير التخطيط إلى أبرز سلبيات التخطيط الحكومى فى مصر ممثلة فى غياب المشاركة بشقيها «الفني» على مستوى الخبراء والمختصين و«المجتمعى» على مستوى طرح الخطط المستقبلية وما تنطوى عليه من مشروعات تنموية للحوار المجتمعي، وغياب الأساليب الفاعلة للمتابعة واختزالها فى تقارير ورقية لا تمت للواقع بأية صلة من قريب أو من بعيد، وخاصة ما يتعلق بالخطط المستقبلية والتخطيط على مستوى المشروعات القومية، وهو ما أدى إلى فشل تنفيذ جميع الخطط والاستراتيجيات التنموية رغم صياغتها على أعلى مستوى من التقنية والجودة وفقًا للمعايير العالمية ورغم أن من وضعها هم أساتذة الاقتصاد ورموزه وذلك لما يترتب على هذه السلبيات من غياب للبعد المجتمعى ومن ثم عدم دفاع المجتمع عن مثل هذه المشروعات.

استراتيجية التنمية المستدامة

وفيما يتعلق بـ ملامح وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة التى انتهت من صياغتها مؤخرًا وزارة التخطيط، أوضح العربى أن من أهم أهداف الخطة جعل الاقتصاد المصرى من أفضل ٣٠ اقتصادًا على المستوى العالمى، وجعل مصر من أفضل ٣٠ دولة عالميًا على مستوى التنافسية وأيضا أن تصبح مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة من حيث الشفافية، مشيرًا إلى أن مصر حققت طفرة كبيرة على مستوى الشفافية خلال ٢٠١٤.

وأضاف العربى أن من أهم أهداف الاستراتيجية أيضا تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد سوق منضبط قادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام يساعد على نقل مصر من مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض إلى الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، موضحاً أن النمو الاحتوائى يعنى زيادة حقيقية فى موارد الدولة وأن الاستراتيجية تستهدف تحقيق هذا النمو من خلال فتح مجالات جديدة للاستثمار فى الطاقة وخاصة الطاقة المتجددة وتطوير التعليم باعتباره أداة جوهرية للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

■ سؤال آخر لـ «أكتوبر» عن مدى مراعاة خطط التنمية المستقبلية للعدالة الاجتماعية؟

□ الوزير: العدالة الاجتماعية تمثل محورًا هامًا من محاور استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومن هذا المنطلق فتحت الوزارة باب المناقشة المجتمعية حول مفهوم العدالة الاجتماعية مما يساعد على استهدافها بشكل جيد فى إطار الخطط والمشروعات التنموية المستقبلية.

وأضاف: أن الحكومة اتخذت خطوات ملموسة نحو العدالة الاجتماعية أهمها زيادة عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعى من ١,٥ مليون أسرة إلى ٣ ملايين أسرة.

كما انتهت الحكومة من وضع برنامج للتكافل والكرامة يتضمن منح مبالغ مالية لغير القادرين، موضحا أن الشريحة المستهدفة تنقسم إلى فئتين، الأولى تحصل على المساعدة بشكل غير مشروط وتشمل كبار السن وأصحاب الإعاقة والأخرى تحصل على مساعدة مشروطة بعدة شروط منها انتظام الأبناء فى التعليم على أن تحصل الأسرة على ٨٠ جنيهًا لكل طفل دون التقيد بعدد محدد من الأطفال، وأضاف أنه بحلول شهر يناير ٢٠١٥ يطبق البرنامج على حوالى نصف مليون أسرة.

وأوضح الوزير أن الاهتمام بالعدالة الاجتماعية والإصلاح يتضح أيضا من انخفاض معدلات البطالة للمرة الأولى منذ اندلاع أحداث ٢٥ يناير.

■ أكتوبر: ماذا عن الشركة القابضة للتشغيل.. وما الفرق بينها وبين الصندوق الاجتماعى للتنمية؟

□ الوزير: خطة التنمية تضم إنشاء شركة عملاقة للتشغيل برأس مال ١٠ مليارات جنيه تساهم الحكومة بحوالى ٢٠٪ من رأس مال الشركة مقابل ٨٠٪ للقطاع الخاص وذلك لإتاحة الفرصة لإدارتها بمنطق القطاع الخاص لتلافى عيوب الجهاز الإدارى الحكومى، مشيرا إلى أن هذه الشركة ستعمل كراع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حيث تتولى تمويل تلك المشروعات وفقًا لتسهيلات ائتمانية كبيرة علاوة على توفير برامج التدريب ومساندة القائمين على تلك المشروعات فى الجوانب المتعلقة بالتسويق وزيادة الموارد.

وحول الفرق بين هذه الشركة والصندوق الاجتماعى للتنمية قال إن الشركة القابضة للتشغيل ستأتى فى إطار تشجيع الشباب والدخول كمستثمر رئيسى يعمل تحت رعايته مستثمرون صغار.

قانون الخدمة المدنية

■ أكتوبر: هل سينتظر قانون الخدمة المدنية الجديد البرلمان لإصداره؟ وكيف ترى الانتقادات الموجهة لمشروع القانون؟

■ اقتصادنا تخطى المرحلة الأصعب.. ويمر الآن بالصعب

■ العدالة الاجتماعية محور أساسى فى استراتيجية التنمية ٢٠٣٠

■ قانون الخدمة المدنية الجديد يقضى على «غول» البيروقراطية

■ ١٠ مليارات جنيه رأسمال الشركة القابضة للتشغيل تحفيزًا للشباب

■ تنفيذ ٦٠٠٠ مشروع على مستوى الجمهورية على المدى القريب



د. نهال المغربل وعلى شمالها عاطف عبد الغنى ثم محيى عبد الغنى وصفاء مصطفى

□□ الوزير: مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد يقوم على فلسفة جديدة مفادها أن الخدمات مقدمة للشعب، ومن ثم يجب تقديمها بأعلى درجة من الكفاءة والجودة والتيسير، موضحا أن هذا هو الهدف من وجود الجهاز الإدارى للدولة، ومن القانون الذى ينظمه، إلى جانب أن تنظيم أوضاع العاملين المدنيين بالدولة وسيلة وليست غاية، فالغاية هى خدمة الشعب.

وأوضح د. العربى: أن اللجنة العليا للإصلاح الإدارى عقدت اجتماعات أسبوعية طوال الشهور الماضية ومازالت مستمرة، لدراسة دستور ٢٠١٤، خاصة المواد المرتبطة بالخدمة المدنية، والقوانين المنظمة للخدمة المدنية، إلى جانب دراسة التجارب الدولية والإقليمية، والمقترحات المقدمة من بعض الوزارات والأجهزة الرقابية والهيئات القضائية، فضلاً عن القيام باستطلاع رأى خبراء الخدمة المدنية، ووزراء التنمية الإدارية السابقين، ورؤساء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة السابقين، فى مشروع القانون الجديد.

وأضاف: أن تبنى مشروع قانون الخدمة المدنية الجديد يأتى نتيجة لكثرة التشريعات واللوائح والقرارات والكتب الدورية وتقادمها وتضاربها، والمركزية الشديدة داخل الأجهزة الحكومية، وتغول البيروقراطية، فضلاً عن نظام الأجور الحالى والذى يتسم بالتعقيد وعدم الوضوح وغياب العدالة ويرسخ للتفاوت الشديد فى الدخول، كما أن القانون الحالى رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يُطبق منذ ٣٦ عامًا وهو أطول قوانين الخدمة المدنية عمرًا منذ عام ١٩٥١.

■ أكتوبر: ما أهم وأبرز ملامح قانون الخدمة المدنية الجديد؟

□□ الوزير: القانون الجديد تضمن النص على الحفاظ على الحقوق الحالية لجميع العاملين المدنيين بالدولة، من حيث الدرجات الوظيفية والأجور والإجازات وغيرها، فضلا عن تغيير مسمى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة إلى قانون الخدمة المدنية، والذى يعكس فلسفة أن الخدمات العامة مقدمة للشعب وللمتعاملين مع الجهاز الحكومى، لذلك يجب أن تُقدم بالجودة والكفاءة المطلوبة.

وأشار إلى أن مشروع القانون يتضمن التأكيد على أن وظائف الخدمة المدنية حق للمواطنين على أساس الكفاءة ودون محاباة أو وساطة وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب وتكفل الدولة حقوقهم وحمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب لمواكبة مكتسبات الثورة، موضحا أن نطاق تطبيق القانون يسرى على الوظائف فى الوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة مع فتح الباب للهيئات العامة لوضع نظام الخدمة الخاص بها، وذلك عند النص فى قوانين أو قرارات إنشاء هذه الهيئات.

■ أكتوبر: ما تقييمك للاقتصاد المصرى ومتى يمكن القول بأنه تخطى المرحلة الحرجة؟

□□ الوزير: الاقتصاد المصرى تخطى المرحلة الأصعب ويمر بالصعب من واقع مؤشر النمو الاقتصادى الذى بلغ ٦.٨ ٪ فى الربع الأول من ٢٠١٤ مقارنة بـ ٣.٨ فى السنة المالية الماضية إلا أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن هذه الفترة من العام الماضى كانت تشهد صعوبة فى النشاط الاقتصادى فى ظل التوترات السياسية.

■ يعد الدكتور أشرف العربى من الخبراء المتخصصين فى موضوعات التخطيط والتنمية الاقتصادية وكذلك اقتصاديات التعليم ورأس المال البشرى.

■ حصل على البكالوريوس فى الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٢، ثم على درجة الماجيستير فى الاقتصاد من الكلية ذاتها عام ١٩٩٧.

■ حصل على الدكتوراه من جامعة ولاية كانساس الأمريكية ٢٠٠٤، والتى منحته جائزة أفضل طالب دراسات عليا فى قسم الجامعة.

■ عين الدكتور أشرف العربى بعد عودته من البعثة كخبير اقتصادى فى معهد التخطيط القومى، وتم الاستعانة بخبراته كاقتصادى أول فى المكتب الفنى لوزير الصناعة والتجارة حتى عام ٢٠٠٦.

■ عمل كمستشار لوزارة التخطيط ومشرف عام على المكتب الفنى لوزير التخطيط حتى نهاية ٢٠١١، حيث انتقل بعد ذلك إلى الكويت للعمل كخبير اقتصادى فى المعهد العربى للتخطيط.

■ تم تكليفه بحقيبة التخطيط والتعاون الدولى فى حكومة الدكتور هشام قنديل اعتبارًا من ٢ / ٨ / ٢٠١٣.

■ عقب ثورة ٣٠ يونيو تم تكليفه مرة ثانية وزيرًا للتخطيط فى حكومة الدكتور حازم الببلاوى.

■ فى مارس ٢٠١٤ وعقب تولى المهندس إبراهيم محلب رئاسة مجلس الوزراء تم تكليف الدكتور أشرف العربى بتولى حقيبة التخطيط والتعاون الدولى.

■ فى يونيو ٢٠١٤ وبعد إعادة تكليف المهندس إبراهيم محلب بتشكيل الوزارة مرة ثانية تم دمج وزارة التنمية الإدارية مع وزارة التخطيط وتغير المسمى وإسناد الحقيبة لسيادته ليصبح الدكتور أشرف العربى وزيرا للتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.

التطوير الإدارى.. بوابة الإصلاح

■ أكتوبر: ما موقع الاهتمام بالعنصر البشرى من خطط وزارة التخطيط؟

□□ الوزير: تنمية العنصر البشرى تأخذ أولوية كبرى فى الخطط والاستراتيجيات التى تضعها الوزارة على المستوى القومى وفى إطار الاهتمام بتنمية العنصر البشرى يتم التنسيق حاليا مع الاتحاد الأوروبى لصياغة برامج تدريبية تساعد تأهيل الشباب وزيادة جودة العمل، وأضاف أنه فى إطار هذا الاهتمام تم أيضا زيادة ميزانية تدريب القيادات بالجهاز الإدارى للدولة إلى ٨ ملايين جنيه بدلا من ٨٠٠ ألف جنيه فى الموازنة الحالية.

وشدد العربى على أهمية التدريب خلال الفترة المقبلة، مما يسهم فى رفع جودة العمل داخل الجهاز الحكومى، موضحًا أن الإصلاح الإدارى وتطوير العمل يأتى على رأس أولويات الحكومة حاليًا، خاصة أن التطوير الادارى هو بوابة الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى.

■ أكتوبر: ما مدى اهتمام وزارة التخطيط بمواجهة ظاهرة التمدد العمرانى والتعدى على الرقعة الزراعية؟

□□ الوزير: السبب الأساسى فى المشكلة يرجع إلى غياب الأحوزة العمرانية مما يساعد على التوسع العمرانى العشوائى وما ينجم عنه من تعديات على الرقعة الزراعية، وهناك جهود مبذولة حاليًا لمواجهة هذه المشكلات حيث يتم الإعداد لصياغة خطة شاملة للأحوزة العمرانية على مستوى الجمهورية.

■ أكتوبر: ما أبرز الخطط التنموية المنتظر تنفيذها على المدى القريب فى إطار العبور بالخطط التنموية المستقبلية نحو الواقع الملموس؟

□□ الوزير: أنه خلال المدى القريب سيتم تنفيذ ٦٠٠٠ مشروع على مستوى الجمهورية فى مختلف المجالات، من بينها البرنامج القومى للطرق الذى يتضمن ٣٢٠٠ كيلومتر فى إطار رفع كفاءة شبكة الطرق.

■ أكتوبر: ما أهم الاستعدادت لقمة مارس؟

□□ الوزير: ستصدر قريباً حزمة من التشريعات المحفزة للاستثمار قبل انعقاد المؤتمر، منها تعديل قانون الاستثمار وصدور قانون الخدمة المدنية وقانون الثروة المعدنية.



محمد نجم وأميرة خواسك وأيمن كمال وصديقة حسين



السيدة الأولى

كان لهن السبق.. فاستحقت كل منهن اللقب

سجلت المرأة المصرية على مر الزمان حضورًا لافتًا، لم تضاهيه امرأة أخرى بالعالم حتى الآن.. فهى الأولى فى التاريخ التى اهتمت بتنشيط علاقات مصر الخارجية، وأرسلت البعثات التجارية إلى كل مكان بالعالم، مثل الملكة الفرعونية حتشبسوت.. وهى أيضًا التى قهرت الملوك والسلاطين وتربعت على عرش مصر مثل كليوباترا وشجرة الدر.. وسيظل المصريون يتباهون بصفية زغلول التى قادت المصريات للمرة الأولى للتظاهر فى وجه العدوان البريطانى.

وتدون كتب التاريخ العديد والعديد من النماذج للمرأة المصرية المشرقة بأحرف من نور.. وتعجز الأحرف والكلمات عن وصف تميز كل منهن حتى الآن، حتى استحقت كل منهن لقب «السيدة الأولى»، وهو اللقب الذى لم تعرفه مصر إلا فى سبعينيات القرن الماضى، عندما أطلق على السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس الراحل أنور السادات فى ذلك الوقت.

وإيمانًا من «أكتوبر» بالدور العظيم الذى قدمته وتقدمه المرأة المصرية لوطنها، فقد رصدنا فى سطور ملفنا التالى بعضًا من نماذج نجاح لسيدات استحقت كل منهن لقب «السيدة الأولى» مع التأكيد أنهن نماذج وأن هناك الملايين ممن يستحق هذا اللقب.

تصميم: أحمد نايل

أعد الملف:

عُلا عبد الرشيد - روضة فؤاد

تصوير: عبد الله عبد العزيز



□ السادات حب حياتى وكان زوجا مثاليا
□ أسرتى تحب عبد الناصر كثيرا ومنزلنا كان الوحيد الذى يزوره

عليك بشكل سلبى؟

□□ نعم، فأنا فى النهاية بشر، وأتذكر أنه عندما كنت أرى كلاما غيرلائق يكتبه بعض الطلبة على أسوار الجامعة، كنت أشعر بحزن شديد، خاصة أننى فى تلك الفترة كنت أقوم بالتدريس فى الجامعة، فكنت أقول لنفسى، هل هذا جزاء العمل والاجتهاد والتعب، ولكنى أعود لأقول إن الناس «بكره تفهم».

■ كيف تصفى السادات كزوج وأب؟

□□ أنا متحيزة له جدًا، فهو «حب حياتى»، فعندما رأيته لأول مرة كان عمرى لا يتجاوز ١٥ عاما، وكنت معجبة ومبهورة به كبطل وقف أمام الإنجليز، وقاوم الاحتلال البريطانى، فأحببته بشكل كبير، ورغم ظروفه الصعبة فى تلك الفترة، فكان منفصلا عن زوجته، ولديه ثلاث بنات، وترك الجيش، وليس لديه عمل، أو مورد رزق ينفق منه، إلا أننى لم أكن أرى فى الدنيا غيره، وعندما فكر فى التقدم للزواج منى، كانت تواجهنا موافقة أسرتى عليه، فاقترح علينا زوج ابن عمتى - وكان صديقه وسبب تعارفنا - أن يقول لوالدى إنه يمتلك «جناين برتقال» فرفض أنور الأمر بشكل كامل، قائلا إنه لا يستطيع أن يخدع والدى، ويقول له إنه ثرى وهذا غير صحيح، فتدخلت فى الأمر، وقلت له أنت ستتزوجنى أنا، وأنت لم تخدعنى، وفى النهاية اتفقنا أنه إذا سأله والدى بشكل مباشر إن كان يمتلك «جناين برتقال» فسيقول له الحقيقة، أما إذا لم يسأله، فلن يتطوع، ويتحدث عن هذا الأمر، والحقيقة أنا كنت متأكدة أن والدى لن يسأله، فلم يكن يهتم بوضعه المادى، وإن كان مهتما فى المقام الأول بسعادتى وراحتى.

وإذا تحدثت عنه كزوج سأتكلم كثيرا، فقد كان زوجا مثاليا، يحبنى بشكل كبير، ويحترمنى، وكان يتميز بقوة الشخصية، وكانت له رهبة، لدرجة أنى كنت أحيانًا أخشى أن أسأله فى بعض القضايا والموضوعات، ومع ذلك كان طيبا جدا، وكان يحب أبناءه جدا، ويخاف عليهم بدرجة كبيرة، لدرجة أنه لا يستطيع أن يرى أحد أبنائه يأخذ «حقنة» أو يتألم.

■ وما أبرز المواقف التى لا تنسيها فى حياتك مع الرئيس السادات؟

□□ لا أنسى المرحلة الأولى فى بداية زواجنا، كانت ظروفنا الاقتصادية صعبة، نسكن فى منزل إيجاره ١٢ جنيها، وكان مرتبه بعد عودته للجيش ٣٤ جنيها، وكان يرسل نفقة لبناته، فكنا نعانى من قلة الدخل، وكنت أحاول أن أدبر الأمر، وأتذكر أن والدى كان يساعدنا بطريقة غير مباشرة، ولكنى لم أشكو يوما، أو أعبر عن ضيقى، بالعكس فقد عشت مع أنور أجمل أيام حياتى، وكنا نخرج كثيرا، ونسير سويا على النيل، ونأكل سميط ودقة، وكنا فى منتهى السعادة.

■ ومن أقرب أبنائه له فى الطباع؟

□□ كلهم أخذوا كثيرا من صفاته وطباعه الجميلة، وإن كان جمال يشبهه كثيرا، من حيث الهدوء والأخلاق الدمثة والاحترام والرقى فى التعامل، وحتى الآن لايزال جمال عندما يكون جالسا، ويرانى، يقف على الفور، والحق أنى فخورة بأبنائى الأربعة لبنى وجمال ونهى وجيهان، لأنهم لم يسببوا لى أو لوالدهم أية مشاكل.

■ ما أسباب الخلاف بين أبناء الزعيمين جمال عبد الناصر وأنور السادات؟

□□ لا يوجد أى خلاف، فأنا وأبنائى نحب الرئيس جمال عبد الناصر جدًا، واعتبر أبناءه مثل أبنائى، ولكن أحيانا يصدر من بعض أبناء عبد الناصر تصريحات غريبة، فأحيانا عبد الحكيم يقول كلاما غريبا، كما أن هدى أخطأت حين تحدثت عن موضوع القهوة الذى ذكره هيكل، فاستغربت جدا، كيف تكون هدى شخصية مثقفة وتعيد هذا الكلام الفارغ، والقصة السخيفة التى لا يصدقها أحد، ولكنى أعود وأقول إنهم أبنائى فى النهاية.

■ كان الرئيس جمال عبد الناصر قريبا منكم فى السنوات الأخيرة من حياته؟

□□ نعم، هذا كلام صحيح، وكان البيت الوحيد الذى يدخله منزلنا، ومن المعروف أن عبد الناصر لا يحب الاختلاط كثيرا، ولكنه كان يحبنا ويثق فينا بدرجة كبيرة.

■ نحتفل هذه الأيام بذكرى أكتوبر، ماذا عن المواقف التى تستحضريها فى ذاكرتك عن هذا الانتصار العظيم؟

□□ لا يمكن أن أنسى أبدا لحظة العبور، فقد كانت من أعظم لحظات السعادة فى حياتى، فيكفى أنها أعادت للمصريين والعرب كرامتهم. وأعتقد أن أى شخص يجب أن يكون فخورا بانتصار أكتوبر، حتى إذا كان على خلاف مع الرئيس السادات، وأتذكر أننى طوال أيام الحرب أمضيت وقتى فى المستشفيات للاطمئنان على المصابين، ومساعدتهم، ومحاولة الرفع من روحهم المعنوية، وعلى الرغم من قيامى بهذا الدور سابقا أثناء حرب ١٩٦٧، إلا أننى لا أنسى اختلاف المشاعر فى الحالتين، فى ١٩٦٧، كان المصابين يشعرون بالهزيمة والانكسار، أما فى ١٩٧٣، فقد كانت الفرحة ظاهرة على وجوه المصابين، على الرغم من إصابتهم ببتر فى أيديهم أو أرجلهم، ولكنهم سعداء وفخورين بما قدموه لوطنهم، كانت مشاعر لا يمكن أن توصف، ولا أنسى أيضا أن أبنائى كانوا يذهبون للمستشفيات، لتقديم المساعدة، وكانت ابنتى الصغرى جيهان، وكانت حينها لاتزال صغيرة، لا تجد شيئا تفعله، سوى أن تجلس مع المصابين، لتقص عليهم حكايات، حتى تساهم فى الترفيه عنهم.

■ وهل كنت تعلمين بموعد الحرب؟

□□ على الرغم من أن الرئيس لم يصرح لى بشكل مباشر عن موعد بدء الحرب، إلا أننى توقعته، عندما طلب منى قبل اندلاع الحرب بيوم واحد، تجهيز الشنطة له، وهذا شيئا لم يكن معتادا، حيث لم يكن يغيب عن المنزل إلا فى حالة السفر، فشعرت أن هناك شيئا سيحدث، ولا أنسى أبدًا أنه فى هذا اليوم، كنا نسير فى الحديقة، فحاولت أن أشجعه وأرفع من روحه المعنوية، فقلت له إننى متأكدة من أننا سنحارب قريبا، ونحرر الأرض، وأن العالم كله سيرى أنك لم تستسلم، ولم تكتف بالشجب والإدانة، مثلما يفعل الآخرون، وإنه - لاقدر الله - إذا هزمنا فى الحرب، فيكفيك شرف المحاولة، فوقف بشكل مفاجىء، وقال لى: أنا واثق إن ربنا معانا، لأننا أصحاب حق، وإن شاء الله هننتصر، فشعر باطمئنان شديد بعد كلامه، وكنت على يقين من انتصارنا، خاصة أن الجيش بالفعل كان مستعدا بشكل جيد، وكان هناك تغيير كامل فى خطط وتكتيكات الجيش، وكان الرئيس يدعم بقوة أبناءه من الضباط والجنود، ويحرص على زيارتهم باستمرار فى القواعد العسكرية، من أجل رفع روحهم المعنوية، ويكفى ما فعله عندما أعاد الضباط الذين اعتقلوا فى ١٩٦٧ بتهمة الخطأ أو التقصير، حيث تم العفو عنهم، وأعادهم الرئيس لوحداتهم، وقال لهم أنتم بشر، والبشر يصيب ويخطئ، وهذا التشجيع أعطاهم دفعة معنوية كبيرة، وكان لهم دور كبير فى الانتصار.

■ هل ترى أن الدولة تحتفل بانتصار أكتوبر بالشكل اللائق؟

□□ يجب أن نفرق بين شيئين فى هذا الإطار، أولا فيما يتعلق بالجنود والضباط الذين شاركوا فى الحرب، فأعتقد أن الدولة كرمتهم بالشكل المناسب، حيث تم علاج المصابين فى أفضل المستشفيات سواء فى مصر أو الخارج، كما تم رعاية أسرهم، و أعلم أن هناك بعض مصابى الحرب ممن يعانون من الشلل، يعيشون فى مستشفى المعادى العسكرى منذ عام ١٩٧٣ وحتى الآن، كما تم تكريم الشهداء وأسرهم بالشكل اللائق، أما فيما يتعلق بتوثيق حرب أكتوبر، فأعتقد أن هذا الانتصار العظيم، فى حاجة لتوثيق أكبر، فيجب أن يكون هناك متحف كبير عن أكتوبر، وكتب وأفلام أكثر عن الانتصار وكيفية حدوثه، ودور الجنود والضباط، والتضحيات التى قدموها، ومع ذلك فأنا أعطى العذر للمسئولين فى الدولة، فالظروف الاقتصادية الصعبة قد لا تسمح بتحقيق هذه الأمنيات، أما عن تكريم الرئيس السادات عن دوره العظيم، فأعتقد أنه - مؤخرًا - بدأت وسائل الإعلام فى إبراز دوره العظيم كبطل الحرب والسلام، وإعطاءه حقه ومكانته التى يستحقها.

■ هل معنى ذلك أنه - فى عهد مبارك - كان يتم تهميش دور السادات فى مقابل تضخيم دور مبارك؟

□□ بالفعل كان هذا يحدث، ولا يعنى ذلك أن مبارك لم يكن بطلا، وأنه قام بدور فعال فى حرب أكتوبر، ولكنه لم يكن بطل الحرب والسلام، كما كانت وسائل الإعلام



جيهان السادات فى حوارها مع الزميلتان عُلا عبد الرشيد وروضة فؤاد

تروج لذلك، وفى اعتقادى الشخصى أن مبارك لم يكن يطلب منهم أن يفعلوا ذلك، ولكنهم قاموا بهذا الدور نفاقا للرئيس الأسبق.

■ وماذا عن الرئيس السابق محمد مرسى؟

□□ فى عهد مرسى حدث الأسوأ واعتبره كارثة، لم يتوقعها أحد، حيث دعا الرئيس السابق قتلة السادات لحضور احتفالات أكتوبر، ولا أستطيع أن أصف لكم شعورى وقتها، فقد صُدمت عندما رأيتهم، خاصة أنه كان معنا اليوم السابق فى الضريح، وتكلم بشكل طيب جدا عن الرئيس، ودوره العظيم كبطل للحرب والسلام، كما أهدى لنا قلادة النيل، فقلت إن هذه لفتة طيبة منه وكتر خيره لأنه كرم الرئيس، ثم فوجئت فى اليوم التالى بوجود قتلة السادات والإخوان فى احتفالات أكتوبر.

■ بعد وفاة السادات، ابتعدت عن الأضواء بشكل كامل، هل كان ذلك بمبادرة منك، أم طلب منك ذلك؟

□□ كلا الأمرين صحيح، فأنا مؤمنة بأنى أديت دورى فى وقت ما كان زوجى رئيسا للجمهورية، وانتهى هذا الدور بوفاته، وأصبحت هناك سيدة أخرى تحمل لقب السيدة الأولى، ومن حقها أن تختار الطريق الذى تسير فيه، وليس من حقى أن أقحم نفسى، لذا قدمت استقالتى من كل المؤسسات الاجتماعية التى كنت أترأسها، مثل الوفاء والأمل وجمعية تلا، وعقدت اجتماعا مع السيدات اللاتى كن تعملن معى فى تلك المؤسسات، وقلت لهم أنهم يجب أن يذهبوا للسيدة الأولى سوزان مبارك، ويتعاونوا معها، خاصة أنها تريد أن تكون لها نشاط ودور اجتماعى، فرفضوا فى البداية، إلا أننى قلت لهم أن ما يفعلوه خطأ، وعليهم التعاون معها، فهى حرم رئيس الجمهورية.

■ وهل طلب منك بشكل مباشر الابتعاد؟

□□ يعنى!!

■ هل ترى أن مبارك كرم أسرة السادات بالشكل اللائق؟

□□ نحن لم نكن نريد أى تكريم، ولم يكن لنا أى طلبات عنده، سواء أنا أو أبنائى، ويكفينا حب الناس الذى نراه فى كل مكان.

■ تقول بعض الآراء أن من أسباب قيام ثورة يناير تدخل سوزان مبارك فى الحكم، هل تتفقى مع هذا الرأى؟

□□ هذا الكلام كان تقوله الصحف، ولكنى أعتقد أن سبب قيام الثورة بشكل أساسى طول فترة الحكم التى استمرت ٣٠ عاما، بالإضافة إلى ما كان يقال عن التوريث، مما أدى لزيادة الغضب الشعبى. هذا بالإضافة إلى ما كان يحدث من فساد وسرقات. كل هذا أدى لخروج الناس ومطالبتهم بالتغيير.

■ نأتى إلى الرئيس السيسى، وشعورك عندما تحدث عنك وعن الرئيس الراحل فى أحد حواراته التليفزيونية؟

□□ لا أستطيع أن أصف شعورى وقتها، فقد سعدت جدا بكلامه، واعتبرته ابنا لى، وشعرت أن رد اعتبار أسرة السادات كلها، وأنا فخورة به وبأسرته، لأنهم أسرة مثالية، وعندما تعرفت عليهم، كنت سعيدة جدا بهم.

■ كنت من أكثر الداعمين له أثناء حملته الانتخابية؟

□□ بالطبع، ولم يكن هذا بسبب تكريمنا والتحدث عنا بطريقة إيجابية، فيكفيه أنه خلص مصر من كابوس اسمه الإخوان، كان يمكن أن يستمر ٥٠٠ عام، فمصر كانت تضيع بالفعل، ولكن أنقذها السيسى، بالإضافة لذلك، فهو يعمل منذ اليوم الأول له فى الرئاسة من أجل مصر، والبداية من خلال مشروع قناة السويس الجديدة، الذى سيحقق لمصر عائدا اقتصاديا كبيرا، يتجاوز ما تحققه قناة السويس، كما أنه أعطى مثالا فى التضحية وحب الوطن، عندما تبرع بنصف مرتبه وثروته لمشروع تحيا مصر، حتى يعطى المثل والقدوة للناس. وبالفعل استجاب له الشعب، ويكفى ما رأيناه عندما جمع المصريون ٦٦ مليار جنيه من أجل مشروع قناة السويس.

■ ماذا عن إحساسك عندما تصدرت المشهد مع زوجة السيسى فى حفل تنصيبه؟

□□ كانت لفتة جميلة لم أتوقعها، فعندما تم دعوتى للحفل، لم أتوقع أن أكون بجوار زوجة الرئيس بهذه الطريقة الجميلة، مما أسعدنى كثيرا، واعتبرته تكريما جميلا من الرئيس وزوجته.

■ يعد الرسم هوايتك الأساسية، وأقمت من فترة معرضا حقق نجاحا كبيرا، ما أسباب ابتعدك عنه فى الفترة الحالية؟

□□ بالفعل، ابتعدت لفترة عن الرسم بعد إقامة معرضى الأخير، والذى فوجئت فيه ببيع كل لوحاته، وتم تخصيص عائده لأحد الأعمال الخيرية، وسوف أعود قريبا لهوايتى التى أعشقها، ولكن اهتمامى منصب حاليا على شىء آخر، وهو صندوق تحيا مصر، وكيفية المساهمة فيه بشكل إيجابى.

■ وهل هناك مبادرات محددة فى هذا الإطار؟

□□ نعم، سأبدأ عدة فعاليات فى الفترة القادمة من أجل جمع مبالغ كبيرة لمشروع تحيا مصر، فمع بداية الشهر القادم، سأقيم مأدبة غذاء كبيرة فى بيتى لمن يتبرع بمبلغ كبير للصندوق، وسأكرر هذه التجربة مرة ثانية، وأقيم مأدبة غذاء أخرى، ولكن للسيدات فقط اللاتى سيتبرعن للصندوق.

أول طبيبة متخصصة فى الطب الجنسى

د.هبة قطب: فخورة بما أنجزته.. وعملى أفادنى فى تربية بناتى

عندما ظهرت د.هبة قطب -أول طبيبة متخصصة فى الطب الجنسى فى مصر والعالم العربى أيضا- منذ حوالى عشر سنوات، أثارت حالة من الجدل الشديد، فما بين متعجب لاختيارها هذا التخصص، ومستنكر لحديثها فى الأمور والمشاكل الجنسية بهذه الصراحة، بالإضافة لتعرضها لهجوم شديد من بعض شيوخ الدين الذين رأوا أن ما تفعله «حراما»، إلا أنها لم تلتفت لمثل هذه المعوقات، وواصلت مشوارها، لأنها تؤمن بما تفعل، وترى أن لديها «رسالة» يجب أن تقوم بها.

«أكتوبر» التقت د. هبة قطب فى حوار سريع تحدثت فيه عن مشوارها مع الطب الجنسى الذى بدأته منذ حوالى عشر سنوات، وكيفية اختيارها لهذا المجال، فتقول: الأمر جاء بالصدفة البحتة، ففى بداية حياتى العملية، وعقب إنجابى ابنتى الكبرى، أصبح على أن أتفرغ من أجلها، فقررت الحصول على إجازة تفرغ، وفى هذا التوقيت اقترحت على والدة زوجى العمل فى قطاع الطب الشرعى، لأنه لا يتطلب السهر خارج المنزل.

عمل د. هبة قطب فى مجال الطب الشرعى كان نقطة تحول فى مشوارها العلمى، حيث بدأ اهتمامها بمجال الطب الجنسى، وقررت أن يكون موضوع رسالة الدكتوراة الخاصة بها عن الاعتداءات الجنسية على الأطفال، كان لابد أن أدرس العلاقات الجنسية السوية وغير السوية، فبحثت عن مراجع حول هذا الموضوع فى مكتبات الجامعة، لكنى لم أجد ما يرضينى، مما اضطرنى لإحضار مراجع من الخارج، وعقب حصولى على الدكتوراة فى تخصص الطب الشرعى عام ٢٠٠٠، بدأت أتجه للتوسع بشكل أكبر فى مجال الطب الجنسى، ومع الوقت اكتشفت أن تخصص الطب الجنسى لم يكن موجودا فى أى دولة عربية، وأن الجامعة الوحيدة التى تمنح الدرجة العلمية فى الطب الجنسى جامعة «حيفا» بإسرائيل، ويومها قررت أن يكون الطب الجنسى تخصصى، وأن أسعى للحصول على دكتوراة فى هذا المجال، وبالفعل حصلت عليها فى ٢٠٠٤، وافتتحت عيادة خاصة بى. كما بدأت أظهر فى بعض البرامج لأتحدث عن أبرز المشكلات الجنسية الموجودة فى المجتمع، وكيفية علاجها.

ظهور د. هبة قطب فى وسائل الإعلام، وحديثها بشكل صريح عن هذه القضية، جلب لها العديد من الانتقادات، وكثيرا ما هاجمها شيوخ الدين قائلين إن ما تفعله حرام، لكنها لم تستسلم لهجومهم، وواجهتهم بالحجة والمنطق» قلت لهم إن الإسلام سبق العلم الحديث فى هذا المجال، وأن السيدة عائشة رضى الله عنها تحدثت فى هذا المجال فى حياة الرسول ﷺ، وكانت ترد على أسئلة النساء.

أول مصرية ترأس مؤسسة دولية فى التصميم

داليا السعدنى: لا أريد منصبا وزاريا.. وأسعى للاستثمار فى الإنسان



يطلقون عليها فى الغرب سفيرة الفراعنة فى التصميم.. استطاعت بفضل موهبتها واجتهادها فى مجال التصميم والهندسة المعمارية أن تصبح من أهم المصممين العالميين، ووصلت للمركز الـ ١٢ على مستوى العالم فى مجال التصميم المعمارى، وهو ما أهلها للفوز بمنصب رئيسة المؤسسة العالمية للمصممين IAD لمدة عامين.. إنها داليا السعدنى أو «المهندسة الحسناء» كما يطلق عليها فى وسائل الإعلام، والتى التقتها «أكتوبر» فى مقر شركتها، لتتحدث عن مشوارها مع التميز.

وتضيف طلبت أكثر من مرة إجراء مناظرات مع هؤلاء الشيوخ ولكنهم رفضوا، وأعتقد أن سبب رفضهم هو أن حجتى أقوى منهم، ولكن هذا لا يعنى أننى لا أخطأ، فأحاسب نفسى فى حالة ارتكاب أى خطأ.

على مدار العشر سنوات الماضية، قدمت د.هبة قطب العديد من البرامج، فتقول «هناك قنوات كثيرة محترمة تؤمن برسالتى، ولكنى مع ذلك لا أعتبر نفسى إعلامية، فأهدف من خلال هذه البرامج إلى توصيل المعلومة لكل من يحتاجها بالشكل الذى يفهمه، خاصة للفقراء الذين لا يستطيعون الوصول إلى القاهرة، ويخشون القدوم إلى العيادة، ولا أخفى عليكم أننى أحيانا أصادف أشخاصا يستوقفونى، ويوجهون لى الشكر، قائلين أننى غيرت حياتهم، وهو ما يسعدنى، ويشعرنى بأنى أسير فى الاتجاه الصحيح، ويجعلنى فخورة دائما بما أفعله.

دائما ما يكون من الصعب أن تجمع المرأة بين النجاح العلمى والأسرى، ونجد كثيرا نماذج لسيدات نجحن فى عملهن، ولكن فشلن فى تحقيق نجاح مماثل فى حياتهن الأسرية، ولكن د. هبة قطب كسرت القاعدة، ونجحت مع زوجها الذى يعمل طبيبا فى قصر العينى أيضا فى تكوين أسرة ناجحة تفخر بها، فتقول: زوجى أكبر داعم لى، فمنذ اختيارى لمجال الطب الجنسى، كان زوجى أول من وقف إلى جوارى، فكنت أسافر وحدى، وأترك بناتى الصغار تحت رعايته، وكان حريصا على متابعتى والشد من عزيمتى لتحقيق هدفى، ولم يكن الدعم والمساندة قاصرين فقط على زوجى، فوالدى وقف بجانبى كثيرا، فقد تحمل جانبا كبيرا من نفقات دراستى وسفرياتى.

رغم انشغال د. هبة بعملها وأبحاثها، إلا أن الأولوية فى حياتها دائما لأسرتها وبناتها، فتقول: أنا أم البنات، فلدى دينا ٢٠ عاما ورانده ١٨ عاما طالبتين فى كلية الطب، ولبنى ١٦ عاما فى المرحلة الثانوية، ولم أفرض على بناتى الالتحاق بكلية الطب، ولكنهن اخترن هذا المجال برغبتهن، فنحن أسرة نؤمن بالحوار والمناقشة، ولا أتذكر أنى فرضت عليهن أى شىء، ولكنى أترك لهن حرية الاختيار.

وتؤكد د. هبة أن مجال الطب الجنسى أفادها فى تربية بناتها، دراستى لهذا المجال أفادنى كثيرا فى التربية، فعلمت بناتى كيفية الحذر من التحرش، كما تعلمت أن أتحاور معهن فى كل الموضوعات بلا خجل أو خوف، فأصبحن صديقاتى ولسن بناتى فقط.

هل ندمت يوما على اختيار مجال الطب الجنسى للتخصص فيه؟

بكل سرعة ودون تردد، أجابت د. هبة قطب عن سؤالنا الأخير قائلة: لم أندم يوما على اختيار مجال الطب الجنسى، بل أنا فخورة جدا بأنى حتى الآن لازالت أول طبيبة لديها درجة علمية فى هذا المجال، وما أتمناه حاليا وجود تخصص مستقل للطب الجنسى، لا أن يكون على هامش تخصصات أخرى.

أنا فى هذا المجال منذ حوالى عشرين سنة» هكذا فاجأتنا داليا السعدنى، فهى لا تزال فى سن الشباب، ولكنها فسرت ذلك قائلة: أعمل فى مجال الهندسة المعمارية منذ أن كنت فى السنة الأولى فى الكلية، وكان عمرى حينها ١٦ عاما، ولم تكن سنوات خبرتها الطويلة المفاجأة الوحيدة التى صرحت بها، فقالت إنها لم تحلم بأن تكون مهندسة معمارية كنت أتمنى أن أكون مذيعة أو مطربة، ثم فكرت فى الالتحاق بكلية Computer science، ولكنى فى النهاية التحقت بهندسة الإسكندرية مثل والدى، ولم يكن هناك قسم محدد أريد دراسته، وجاء اختيارى لقسم الهندسة المعمارية بالصدفة البحتة، حيث التقيت فى أحد الأيام بالدكتور طارق الصياد الأستاذ بقسم الهندسة المعمارية، وسألنى بتحبى إيه فى إسكندرية، فقلت له أنا عاشقة لكل البيوت الجميلة اللى بتدل على جمال وحضارة المدينة، فشجعنى على الالتحاق بالقسم، وتنبأ لى بأن أكون مهندسة ناجحة، وبالفعل التحقت بالقسم، وقررت منذ اليوم الأول ألا أكتفى بالدراسة الأكاديمية، فبدأت التدريب العملى سريعا، وعن طريق بعض أقاربى ومعارفى استطعت التدريب فى أحد المكاتب المتخصصة فى هذا المجال، وبدأت اكتسب خبرة كبيرة، وفى السنة الثالثة بالكلية، قررت أن أخطو خطوة أكبر فى حياتى، وافتتحت مكتبا خاصا بى، وكان عمرى لا يتعدى ١٨ عاما.

لم تكتف داليا السعدنى بأن تكون مهندسة معمارية فقط، بل قررت أن تمارس العمل بيدها، فتنزل لمواقع العمل، وتتابع العمل بنفسها، وتشرف على العمال، وعلى الرغم من النجاح الذى حققته فى تلك الفترة، إلا أن طموحها لم يكن له حدود، فسافرت إلى إيطاليا لاستكمال دراستها، ثم عادت لمصر مرة أخرى، وعملت فى شركات متعددة، لتكتسب مزيدا من الخبرة.

ولأن الطموح ليس له حدود، بدأت داليا السعدنى فى الاشتراك فى مسابقات التصميم العالمية، وحصلت على العديد من الجوائز، ففى عام ٢٠١٢ حصلت على جائزة التصميم design award الإيطالية العالمية الرفيعة عن تصميمها لمنضدة من وحى وابور الجاز، كما حصلت على جائزة أخرى عن «عين رع» وهى قطعة من الأثاث صُممت على شكل عين رع أو حورس المشهورة، لتكون أقرب إلى مكان للاستراحة فى الشوارع والميادين العامة، بالإضافة لجائزة أخرى عن مشروع تطوير وتغيير شكل ميدان التحرير بالكامل، هذه الجوائز العالمية أهلتها لأن تصل للمركز ١٢ على مستوى العالم فى مجال التصميم المعمارى، كما قفزت بترتيب مصر فى التصميم والعمارة على مستوى العالم، إلى المركز ٢٥ من بين ١٨٢ دولة.

وعلى الرغم من سعادة داليا السعدنى بهذه المكانة العالمية التى وصلت إليها، إلا أنها تؤكد أن ما يهمها حاليا المساهمة فى نهضة وبناء مصر، فتقول: مصر لديها موهوبون وعباقرة فى كل المجالات، سياسيا وعلميا وثقافيا، ولكن لا أحد يعلم عنهم شيئا، ولا نستفيد منهم، لذا أسعى حاليا لإنشاء مؤسسة هدفها الأساسى الاستثمار فى الإنسان، بمعنى أننا سوف نبحث عن الكوادر المتميزة فى كل المجالات، ونقف بجانبهم وندعمهم ماديًا ومعنويًا، ونساعدهم فى الاشتراك فى المؤتمرات والمحافل الدولية، حتى يحققوا نجاحات سواء فى مصر أو العالم.

شهرة داليا السعدنى لم تأت من كونها مهندسة ناجحة فقط، حصدت جوائز عالمية، فترشيحها لمنصب وزارى جعل الأضواء تتركز عليها بشكل أكبر، فقبل تشكيل الحكومة، ذكرت الصحف أنها مرشحة لتولى منصب وزيرة البحث العلمى، ثم قيل أنه تم استبعادها، فسألنا داليا السعدنى عن حقيقة الأمر، فقالت سمعت عن هذا الترشيح فى وسائل الإعلام مثلكم، ولكنى لا أعرف هل كان الأمر حقيقيا أم لا فسألناها عن طموحها فى تولى الوزارة لتحقق طوحها وأحلامها التى تتحدث عنها، فأجابت سريعا بالنفى الوزارة ليست من أحلامى، وأعتقد أنها ستفرض على قيود، ولهذا أفضل خدمة البلد خارج الإطار الحكومى.

ماذا عن دور الأسرة فى حياتك خاصة مع ازدحام حياتك العملية وعملك ١٨ ساعة فى اليوم؟ للاسرة دور كبير فى حياتى منذ الطفولة، وكنت محظوظة بزوجى واسمه رمزى مسعود ورغم كونه يعمل بعيدا عن مجالى، فهو يعمل فى الاستثمارات المالية، الا أنه يدعمنى بشدة، ويشجعنى دائما على أن أحقق مزيدا من النجاح فى عملى، وأنا سعيدة بما حققته، وأتمنى تقديم المزيد بما يتناسب ومكانة مصر وما تستحقه من مكانة.

أكتوبر تنفرد بنشر وثائق «حرب الاغتيالات» فى أحراز قضية «كتائب أنصار الشريعة»

أجلت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة جلسة محاكمة ٢٣ متهماً بإنشاء جماعة على خلاف أحكام القانون وارتكاب جرائم إرهابية وهى القضية المعروفة إعلاميًا باسم «كتائب أنصار الشريعة».. وذلك لجلسة ٤ سبتمبر المقبل.

عمرو فاروق

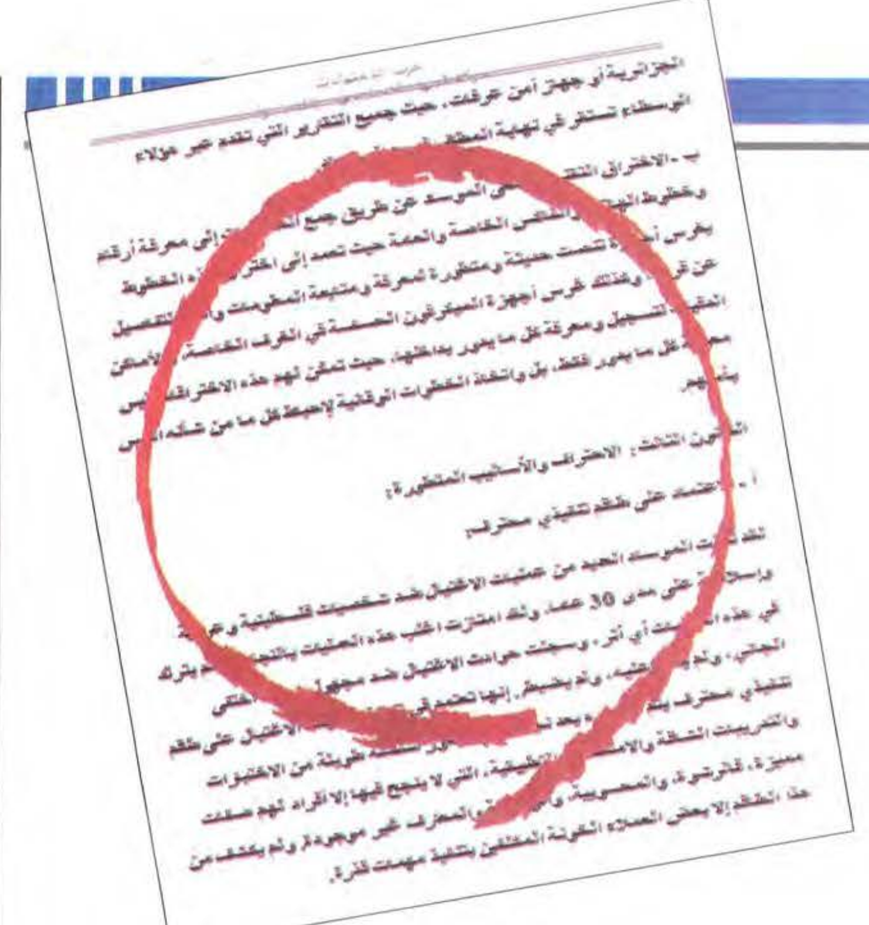
وكان النائب العام الشهيد المستشار هشام بركات أمر بإحالة المتهمين لمحكمة الجنايات بعدما كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا التى أشرف عليها المستشار تامر فرجانى المحامى العام الأول للنيابة أن السيد عطا محمد مرسى ٣٥ سنة ارتكب وآخرون جرائم إنشاء وإدارة جماعة تدعى كتائب أنصار الشريعة وتأسيسها على أفكار متطرفة قوامها تكفير سلطات الدولة ومواجهتها لتغيير نظام الحكم بالقوة ،والاعتداء على أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة واستباحة دماء المسيحيين ودور عباداتهم واستحلال أموالهم وممتلكاتهم واستهداف المنشآت العامة وإحداث الفوضى بالمجتمع .

وتنفرد «أكتوبر» هذا العدد بتفاصيل نشر الأحراز الخاصة بقضية «كتائب أنصار الشريعة»، وهى عبارة عن ملف معنون بـ«حرب الاغتيالات».

وأثبتت المحكمة بأن الملف مُكون من ٥١ صفحة، تبدأ بالعنوان المشار إليه، وأن الصفحة الرئيسية للملف تحمل عنوان «دراسة فى أساليب الاغتيالات التى نفذتها المخابرات الصهيونية ضد مناضلين فلسطين»، و العبر المستخلصة منها، بجانب عبارة إعداد «أبو جهاد طلعت»، ويتناول الملف بالشرح محاولات الاغتيال المختلفة.

وشمل جزء «قوانين العمل الثورى» بالملف المعروض، قوانين عدة معنون كلُ منها بعنوان، وكانت كالتالى، القانون الأول الفصل بين العمل السرى والحياة العلنية، القانون الثانى التغيير المستمر و عدم الركون للروتين والحياة المنتظمة، القانون الثالث اتخاذ الحيطة و الإجراءات الأمنية الضرورية.

أما الباب الثانى، فحمل عنوان «قوانين عمل الموساد ومهمته»، وأشار إلى أنه يجب أن تكون أجهزة اتصال العمل السرى منفصلة عن أجهزة اتصال العمل الإعلامى والسياسى، أليس غريباً أنه يندر أن تجد للحركة الثورية رقماً سرياً لا يعرفه أحد؟ أليس غريباً أن تكون غالبية الأرقام موزعة على الجميع بدون استثناء؟ والفصل الثالث فحمل عنوان «أساليب



الجزائرية أو جهاز أمن عرفات، حيث جميع التقارير التي تقدم عبر هؤلاء

الوسطاء تستقر في نهاية المطاف

ب - الاختراق التق

وخطوط الهو الموساد عن طريق جمع

بغرس أ المنازل الخاصة والعامة حيث تعمد إلى إلى معرفة أرقام

عن قر وكذلك غرس أجهزة حديثة ومتطورة لمعرفة ومتابعة المعلومات و الخطوط

التسجيل ومعرفة كل ما يدور بداخلها، الميكروفون الحساسة في الغرف الخاصة، والأماكن

كل ما يدور فقط، بل واتخاذ الخطوات الوقائية لإحباط كل ما من شأنه

الثالث: الاحتراف والأساليب المتطورة:

أ - اعتمد على طاقم تنفيذي محترف:

الموساد العديد من عمليات الاغتيال ضد شخصيات فلسطينية

على مدى 30 عاما، ولقد امتازت أغلب هذه العمليات بالتنفيذ

أي أثر، وسجلت حوادث الاغتيال ضد مجهول

وعليه، ولم يخطط. إنها تحصر في

الاغتيال على طاقم

طويلة من الاختبارات

التي لا ينجح فيها إلا الأفراد لهم صفات

المحترف غير موجودة، ولم يكتشف من

مهمات قذرة.

الاغتيال»، وحدد الأساليب فى عدة أساليب منها أسلوب الرسائل المفخخة، وأسلوب تفخيخ السيارات، والثالث تفجير السيارة عن بعد، والرابع إطلاق النار عن قُرب، أما الخامس فكان اقتحام المنزل؟

وبرز من بين الأساليب الأسلوب السادس، والذى كان التفجير غير المُباشر من خلال تفخيخ سيارة ووضعها فى مكان ما قريب من الهدف المُراد تفجيره، سواء كان بناية مكتب أو سيارة مسئول، والأسلوب السابع عبارة عن تفخيخ الغرف من خلال وضع عبوة للشخص فى غرفة نومه أو تحت السرير أو قريباً من جهاز الهاتف أو الباب ويتم تفجيرها بالضغط أو بالتحكم عن بُعد أو بالضغط على زر الإنارة.

وتواصل سرد الأساليب، فكان ثامن الأساليب هو الاغتيال عن طريق «السُم»، أما تاسعاً هو الاختراق، والعاشر القصف بالطائرات، والحادى عشر تفخيخ غير مباشر لتدمير مبانٍ وقتل أشخاص بذاتها.

وركز الكتاب على طريقة كشف المراقبة، مبيناً أن «الموساد» سعى دوماً لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الحركة الثورية، وأحد الأساليب التى تعتمدها عبر عملائها المدربين هو مراقبة الهدف، ومعرفة تحركاته، ومواعيده، وعلاقاته وسلوكياته، والأماكن التى يتردد عليها، وأن المراقبة لها أساليب وطرق، وكشف المراقبة بأساليبها المختلفة، والتملص منها، والالتفاف على المراقبين من خلال المراقبة المضادة، ولكن ما أحببت أن أذكره هنا لجميع الإخوة المطلوبين للموساد، والإخوة الذين يقومون بمهمات حساسة وخطيرة، والإخوة العاملين فى أى حركة ثورية، هو أن يتخذوا الحيطة بشكل دائم ومتجدد، ولا يغيب عن خاطر أى أخ أن حركته مطلوب رأسها وأن كل أخ منا مستهدف وأبسط أنواع هذا الاستهداف هو المراقبة التى يمكن أن يصل العدو عبرها إلى خيوط المعلومات التى تمكنه فى نهاية المطاف من تحقيق هدف الاغتيال، من دون إدراك من هذا الأخ بأن لا مبالاته قد تتسبب بهلاك إخوة له.

ولاحظت المحكمة أن جميع صفحات الملف، مُدون فى أسفلها عبارة «الجماعة السلفية للدعوة و القتال».

«خذوا حذركم وانفروا» وتضمن الكتاب رسالة بعنوان الشيخ سيف الدين الأنصارى، يتحدث كاتبها موضحاً أسباب كتابة هذه الرسالة، عن أهمية الجانب الأمنى، أخذ الحذر «الجانب الأمنى» هو سنة شرعية المُخل بها يدخل فى دائرة المعصية ومُفرط فى أسباب النصر والتمكين ويستشهد بآيات قرآنية، تأسيس عالم إسلامى وتحقيق معالم الربانية وفق مقتضى الشرع.

وكانت المحكمة قد كلفت الخبير الفنى لعرض الأحراز، والذى أكد فى حلفه لليمين القانونية أنه ملازم أول مهندس فى إدارة المعلومات والتوثيق بوزارة الداخلية، وأنه حاصل على دورات علمية فى فحص الحاسب الآلى.

وكان النائب العام الراحل المستشار هشام بركات قد أمر فى مطلع أغسطس العام الماضى، بإحالة ١٧ متهمًا محبوسًا، و٦ هاربين لمحكمة الجنايات، بعدما كشفت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا أن السيد عطا، ٣٥ سنة، ارتكب جرائم إنشاء وإدارة جماعة كتائب أنصار الشريعة، وتأسيسها على أفكار متطرفة قوامها تكفير سلطات الدولة، ومواجهتها لتغيير نظام الحكم بالقوة والاعتداء على أفراد ومنشآت القوات المسلحة والشرطة واستباحة دماء المسيحيين ودور عباداتهم واستحلال أموالهم وممتلكاتهم واستهداف المنشآت العامة وإحداث الفوضى بالمجتمع.

دعونا نفكر



الأولى عالميًا دون خسارة

مهنى أنور

استوقفنى تصريح للمستشار عبد اللطيف شحاتة الأمين العام لهيئة قضايا الدولة ونائب رئيس الهيئة لإحدى الصحف القومية بأن مصر فى الأعوام الخمسة الأخيرة لازالت هى الدولة الأولى عالميًا دون خسارة أى قضية فى قضايا التحكيم الدولى التى تم رفعها فى الخارج ضد الدولة المصرية وأن هيئة قضايا الدولة_ مكتب المنازعات الخارجية حقق نجاحًا فيها بنسبة ١٠٠٪ حتى الآن فى جميع قضايا التحكيم الدولى.

والحقيقة أن هذا التصريح يبعث التفاؤل والأمل فى نفوس المصريين إذا كان مضمونه ومحتواه صحيحًا ودقيقًا والتساؤل الذى يطرح نفسه: لماذا لا تعمل كل الهيئات والمصالح والجهات الحكومية فى مصر مثلما تعمل هيئة قضايا الدولة ومكتب المنازعات الخارجية بالتحديد وتصل إلى هذه النتائج؟، ولماذا تزداد المنازعات الداخلية والدعاوى المرفوعة وأعداد القضايا التى تباشرها الهيئة وتدافع فيها عن الحكومة وتصل إلى أكثر من ٢ مليون و٢٥٠ ألف دعوى قضائية ضد سلطات الدولة طبقًا لتصريح المستشار عبد اللطيف شحاتة؟ ولماذا لا تتم إزالة أسباب هذه المنازعات والدعاوى التى يتم رفعها ضد سلطات الدولة من الأساس وحتى لا يضيع وقت الجميع ومختلف الأطراف والأموال أيضًا هباءً رفع هذه الدعاوى والقضايا والمنازعات؟!

والذى لفت انتباهى فى هذا التصريح للأمين العام لهيئة قضايا الدولة والتى تقوم بدورها على أكمل وجه حاليًا برئاسة المستشار النشيط على سكر رئيس الهيئة أن الأمين العام أكد أن الهيئة أوصت الحكومة بضرورة إنشاء أقسام بالوزارات والمحافظات والدواوين الحكومية لإمداد الهيئة بالمستندات اللازمة للفصل فى الدعاوى وحتى لا يؤدى تأخيرها إلى إطالة أمد التقاضى وحصول المواطن على عدالة سريعة ولتمكين الهيئة من مباشرة القضايا التى تباشرها الجهات المختلفة فى الدولة وللتعرف على حجم المشاكل بشكل كامل.

وفى النهاية وبعد التهنئة لهيئة قضايا الدولة وجهودها الناجحة والتى أصبحت مصر الدولة رقم واحد عالميًا دون خسارة فى قضايا التحكيم الدولى والعالمى والتهنئة للمصريين أيضًا وأنا من بينهم أتساءل: ماذا عن قضية وقف تصدير الغاز التى رفعت من جانب إسرائيل ضد الشركات المصرية؟ أليست هذه شركات مصرية أم لم يتم إدراجها ضمن هذه القضايا التى تم رفعها ضد الحكومة المصرية... نحن نريد أن نفهم بعد هذه التهانى بأن مصر الأولى عالميًا دون خسارة فى قضايا التحكيم الدولى.

وفى النهاية برافو هيئة قضايا الدولة ونتمنى أن تصبح مصر الأولى أيضًا فى كسب المنازعات الداخلية دون خسارة، فهل يحدث ذلك؟ سؤال يحتاج إلى إجابة من جميع الأطراف، المواطنين وقبل ذلك الحكومة وأيضًا سلطات الدولة.